أنباء وجهود

الإمامية والزيدية يداً بيد

في حماية تراث أهل البيت (عليهم السلام)

السيد محمّد رضا الحسيني الجلالي

لوامع الأنوار

في جوامع العلوم والآثار وتراجم أولي العلم والأنظار

تأليف

شيخ الإسلام وإمام أهل البيت الكرام أبي الحسنين

مجد الدين بن محمد بن منصور الحسني المؤيدي

أيده الله تعالى ونفع بعلومه

تحقيق

محمد علي عيسى

منشورات

مركز أهل البيت (ع) للدراسات الإسلامية

(اليمن - صعدة - ت (٥١١٨١٦)، ص.ب (٩١٠٦٤))

بسم الله الرحمن الرحيم

صدر العام الماضي (١٤٢٢هـ) في طبعته الثانية، من مركز أهل البيت: للدراسات الإسلامية، في اليمن، مدينة صعدة، في ثلاث مجلّدات (٧٩٠ + ٨٣٣ + ٢٩٧ص).

ومن جهاتٍ عديدةٍ، لهذا الكتاب أهميّةٌ بالغةٌ:

١ ـ إنّ مؤلّفه من أعلام الزيديّة المعاصرين، وقد أمدّه الله بعمر طويل بالاشتغال بالعلم ولقاء العلماء، والبحث والتنقيب، ممّا جعل هذا الكتاب مليئاً بالمعلومات القيّمة.

٢ ـ اختصاص الكتاب بالتعريف بالتراث الزيدي، الذي غابت المعرفة به عن الفرق الأُخرى، وبأعلامه الفطاحل ذوي المواهب والفضائل، وهم بلاريب من علماء الأمّة الذين لهم يدٌ في رفع أعمدة الدين، وتلميع وجهه الصافي من أكدار المشكّكين والمحرّفين، وفي تراثهم العظيم حفظت نصوصٌ كثيرةٌ من معارفه الهامّة.

٣ ـ إنّ هذا الكتاب هو أكبر جهدٍ ببيولوغرافي زيديّ، يُنشر في عصرنا الحاضر، وهو جامعٌ لما انتثر في أكثر من (٢٠) كتاباً في هذا الفنّ، مما يُعدّ ضرورة عصريّة ملحّة، مضافاً إلى ما تخلّله من معلوماتٍ وآراءٍ وزّعها المؤلّف دام مجده في صفحات مختلفة.

ومن أجل هذه الخصوصيّات، كان من الضروريّ التعريف به، ليطلّع القرّاء الكرام على محتواه، وليكون أداةً للتعارف بين الطوائف، وثمّ التقارب والتآلف، حتّى رصّ الصفّ بين الأُمّة الإسلاميّة المجيدة.

وكان لهذا الكتاب طبعةٌ سابقةٌ، أهدانيها الأخ الفاضل السيّد محمّد قاسم الهاشمي، في زيارة له، فطالعته، فوجدته كنزاً ثميناً يحتوي على الغوالي من اللآلىء التي طالما كنتُ أبحثُ عنها، فقمتُ بكتابة تعريفٍ بالكتاب وتبيين محتواه وشرح آثاره، نشر ذلك التعريف في الجزء الثالث من تلك الطبعة[١].

وعندما طالعتُ الكتاب صحّحتُ ما وجدتُ فيه من هفوات مطبعية، وعلّقت على مواضع منه.

وفي زيارةٍ أُخرى للسيّد الهاشميّ، وقف على عملي في الكتاب، فأخذ النسخة المصحّحة تلك، لأنّه ـ كما قال ـ عازمٌ على طبعته ثانية.

وفي هذا العام أرسل إليّ - مشكوراً - هذه الطبعة الممتازة بالصحّة التامّة، وفيها المقدّمة التي كتبتها في الجزء الأوّل[٢] وبعض التعليقات التي علّقتها[٣].

ولكنّ المقدّمة التي كتبتها، لم تطبع في الطبعتين كاملةً، بل حذف صدر كبيرٌ منها، لأسباب خاصّة.

---

(١) لوامع الأنوار (٣/ ٢ - ١٤)من الطبعة الأولى.

(٢) لوامع الأنوار، طبع عام ١٤٢٢هـ(١/ ٢٨ ـ ٣٦).

(٣) لوامع الأنوار، الطبعة الثانية (٢/ ١٦) هامش (١).

وبمناسبة صدور الطبعة الثانية، فإنّي أُقدّم تلك المقدّمة كاملة، مع حديث آخر قصير عن «الرابطة بين الإماميّة والزيديّة في المجال الثقافيّ، والمراودة العلميّة، في سبيل إحياء مذهب أهل البيت:» فنقول:

(١)

الفرق الشيعيّة المعروفة، الخالدة[١] حتّى يومنا هذا، هي: الإماميّة الاثناعشرية، والزيديّة الجارودية[٢] والإسماعيليّة.

وهي ـ كغيرها من الفرق الإسلاميّة ـ لم تُبرُز متميّزةً عن بعضها بوضوح، إلّا بعد القرن الثالث، ودخول القرن الرابع الهجري، حيث تميّز المذهب الإماميّ بالغيبة عام (٣٢٩هـ).

وأمّا الزيديّة والإسماعيليّة فالتزموا بأئمّةٍ حاضرين؛ إمّا ظاهرين، أو مختفين، وانفردت الإماميّة بالالتزام بالإمام الغائب عن الأنظار، تبعاً للنصوص التي تظافرتْ وأخبرتْ عن وقوع غيبته، وأكّدتْ على ذلك[٣].

والالتزام بغيبة الإمام، يقتضي بوضوح نفي الإمامة عمّن يدّعيها من الحاضرين، فكان هذا بداية الابتعاد والافتراق بين الإماميّة والزيديّة، والدخول

---

(١) أمّا الفرق البائدة ـ وهي غير هذه ـ فلا وجود لها إلّا في بطون كتب المقالات والفرق، وعدم وجودها دليل على زيفها، وإن كُنّا نشكّ في أصل وجود كثير منها بالمعنى العلمي للفرقة، بل كثير منها انتماءات قَبَلية ومحلّية، أو أنبازٌ وأسماء ابتدعها الأعداء ليشوّهوا سمعة أعلام المذهب المخالف.

(٢) خصّصناها بالذكر، لأنّ غيرها من فرق الزيدية بائدة منبوذة من القرون الأولى كالبترية ـ الذين كانوا يصحّحون خلافة غير أهل البيت، ولذلك ذكر لي أحد أعلام الزيدية المعاصرين بالحرف الواحد: «مَن لم يكن جارودياً فليس بزيدي».

(٣) راجع كتب الغيبة: الإمامة والتبصرة من الحيرة، لوالد الصدوق (ت٣٢٩هـ) وإكمال الدين للصدوق (ت٣٨١هـ) والغيبة، للنعماني، وللمفيد، وللمرتضى، وللطوسي رحمهم الله.

في البحوث والردود بين المذهبين، بعد ما كان التداخل بينهما قبل ذلك والتقارب والتآلف أمراً ملموساً.

وأسباب التآلف بين الإماميّة والزيديّة كثيرةٌ وواضحةٌ، لاتّحادهما واشتراكهما في المشاكل والمسائل، فهما - معاً - معارضان لنظم الحكم الجاثم على صدر الأُمّة، ويعتقدان بالنصّ على الإمام بعد النبيّ صلى الله عليه وآله ويعتقدان بعصمة الخمسة النبيّ وأهل البيت عليهم السلام أصحاب الكساء، ويلتزمان بالعدل والتوحيد بنفي التشبيه والتجسيم، وهذه من الأُصول المميّزة للشيعة عن غيرهم.

وفي جميع هذه الأُصول، يتّفق الطرفان على أدلّتها وحججها، وطريقة الاستدلال، بشكلٍ تامّ وكامل.

وكذلك يجتمعان على أكثر من فرع في أبواب الأحكام، والأهمّ من ذلك اتّفاقهم على أدلّة الأحكام، بعد القرآن الكريم، فهما يعتمدان على إجماع أهل البيت: مصدراً وثيقاً دلّت على دليليّته آيات القرآن، وأحاديث السنّة المتواترة، وكذلك الاعتماد على ما رواه الثقات الأبرار من شيعة آل محمّد، ممّن التزموا بالولاء لهم، وأخذوا علوم الدين منهم، باعتبارهم ثاني الثقلين اللذَين خلّفهما الرسول صلى الله عليه وآله من بعده.

ولذلك نجد التداخل الواسع بين الزيدية والإمامية، في أعداد هائلة لرواة الحديث الشريف، حتّى قال الإمام السيّد بحر العلوم: «إنّ أكثر رواتنا في الكوفة من الزيديّة»[1].

وقد اشتركا ـ الإماميّة والزيديّة ـ في أمرٍ مهمٍّ في مصادر الدين والمعرفة، وهو: «حجّية أحاديث الأئمّة من أهل البيت عليهم السلام»، حتّى لو لم يرفعوها إلى النبيّ صلى الله عليه وآله في ظاهر الإسناد، اعتماداً على أنّهم إنّما تلقّوا علومهم من النبيّ صلى الله عليه وآله من طريق آبائهم،

(١) رجال السيّد بحر العلوم.

أبٍ عن جدٍّ، إلى أن تصل سلسلة الإسناد إلى الرسول ﷺ.

وقد كانت العامّة تعدّ حديث الأئمّة عليهم السلام من المرسَل[١] لكن الأئمّة ردّوا على ذلك، وعلى من قال: «إذا حدّثتني بحديثٍ فأسْنِدْهُ لي؟!» أجابوه بقولهم: «حديثي حديث أبي، وحديث أبي حديث جدّي، وحديث جدّي حديث الحسين، وحديث الحسين حديث الحسن، وحديث الحسن حديث أمير المؤمنين، وحديث أمير المؤمنين عليه السلام حديث رسول الله ﷺ وحديث رسول الله ﷺ قول الله عزّ وجلّ»[٢].

وقد أصبح هذا من المتسالم عند الشيعة، حتّى قال شاعرهم:

ووالِ أُناساً قولُهم وحديثُهم ... روى جدُّنا عن جبرئيل عن الباري

وقال الناصر الأطروش:

وقولُهُمْ مسندٌ عن قول جدّهمُ ... عن جبرئيلَ عن الباري إذا قالُوا[٣]

وقال المنصور بالله:

والله ما بيني وبين محمّدٍ ... إلّا امرؤٌ هادٍ نماهُ هادِ

ما بينَ قولي: «عن أبي عن جدّه» ... وأبو أبي فهو النبيّ الهادي

وفتىً يقول: «روى لنا أشياخنا» ... ما ذلك الإسناد من إسنادي

ما أحسن النظر الصحيح لمنصفٍ ... في مقتضى الإصدار والإيراد

خُذْ ما دنا ودعِ البعيد لشأنهِ ... يغنيك دانيهِ عن الإبعادِ[٤]

---

(١) ولذا عدّوا أحاديثهم الموقوفة عليهم في كتب المراسيل لاحظ: المراسيل للعلائي والمراسيل للرازي.

(٢) الكافي ـ الأصول ـ (١ / ٤٣) ح (١٤) وانظر بحثنا: أسند عنه، ص١٣٩.

(٣) لوامع الأنوار (٢ / ١٤٤) وفي (١ / ٣٧٣) وأوّله: وعلمهم مسندٌ...

(٤) الغدير، للأميني (٥ / ٦٢٨) ط الحديثة، وأورد الأبيات الأربع الأُولى في لوامع الأنوار (١ / ٣٩٣) وراجع ص٣٤٦ وص٦٣٢.

(٢)

ويتبلور عدم التمييز بين الإماميّة والزيديّة الجارودية، في عصر حضور الأئمّة: من المواقف الرائعة المعهودة من أئمّة أهل البيت: تجاه حركة زيد الشهيد، ومواقفهم من الزيديّة الذين كانوا معه.

ففي «العقد الثمين» للمنصور بالله، عبدالله بن حمزة عن «المحيط بالإمامة» ما نصّه: روى الناصر؛ الحسن بن عليّ عليه السلام بإسناده إلى عبدالرحمن بن سيّابة، قال: دفع أبو عبدالله، جعفر بن محمّد عليه السلام إليّ ألف دينار، وأمرني أنْ أقسّمها في عيال من أُصيب مع زيد بن عليّ عليه السلام فقسّمتها، فأصاب عبدالله بن زبير الرسّان أربعة دنانير[1].

وهذه الرواية ـ التي نقلها الزيدية، وردت في المصادر الإماميّة:

فقد الكشّي، قال: إبراهيم بن محمّد بن العبّاس الختلي، قال: حدّثني أحمد ابن إدريس القمّي، عن محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عن ابن أبي عمير، عن عبدالرحمن بن سيّابة، نحوه[2].

ويظهر من كون الراوي هو «عبدالرحمن بن سيّابة» ورواية «ابن أبي عمير» عنه أنّ أصل هذه الرواية حديث إماميّ، وأنّ الناصر الأطروش أخذها من الإماميّة.

وهناك روايةٌ إماميّة أُخرى نقلها الإمام الشيخ المفيد (ت٤١٣هـ) قال في خروج زيد واستشهاده عليه السلام: ولمّا قتل، بلغ ذلك من أبي عبدالله عليه السلام كلّ مبلغ، وحزن له حزناً عظيماً: حتّى بان عليه، وفرّق من ماله على عيال من أُصيب معه من أصحابه ألف دينار، روى ذلك أبو خالد الواسطي، قال: سلّم إليّ

(١) العقد الثمين (ص١٤٧).

(٢) اختيار معرفة الرجال (رجال الكشّي) ص٣٣٨ رقم ٦٢٢ ترجمة الفضيل الرسّان.

أبو عبدالله عليه السلام ألف دينار، وأمرني أن أُقسّمها في عيال مَن أُصيب مع زيد، فأصاب عيال عبدالله ابن الزبير أخي فضيل الرسّان، منها أربعة دنانير[١].

وهذه الرواية أنسب أن تكون زيديّة لمكان أبي خالد الكابليّ!.

ولئن كانت عمليّة رفد عوائل الشهداء مع زيد، ماديّاً، دليلاً عاطفياً واضحاً، على مدى التقارب والتداخُل بينَ الإمام الصادق عليه السلام والمعروفين بالزيديّة، لكنّها تظلّ عمليّة خاصّة.

والموقف الأظهر والأقوى، هو ما قام به الإمام الصادق عليه السلام من دفاع عن الحقّ في وجه مَنْ أعلن السبّ والشماتة لآل محمّد، بعد مقتل محمّد وإبراهيم ابني عبدالله ابن الحسن.

قال المنصور: قد رُوِّينا بالإسناد الموثوق به إلى السيّد أبي طالب عليه السلام قال: أخبرنا أبي رحمه الله قال: أخبرنا محمّد بن الحسن بن أحمد بن الوليد، عن أحمد بن إدريس، عن سلمة بن الخطّاب، عن معاوية بن حكيم[٢] عن محمّد بن موسى، عن الطيالسي، قال: لمّا قَتَلَ أبو جعفر [العبّاسي] محمّداً وإبراهيم [ابني عبدالله بن الحسن] عليهما السلام وجّه شيبة بن عقال إلى الموسم، لينال من آل أبي طالب، فحمد الله وأثنى عليه، ثمّ قال:

إنّ علي بن أبي طالب شقّ عصا المسلمين، وخالف أمير المؤمنين، وأراد هذا الأمر لنفسه، فحرمه الله أُمنيته، وأماته بغيظه.

ثمّ هؤلاء ولده يُقتّلون، وبالدماء يُخضّبون!

فقام إليه رجلٌ، فقال: نحمد الله ربّ العالمين وصلّى الله على محمّد وأنبيائه المرسلين.

---

(١) الإرشاد في معرفة حجج الله على العباد، للمفيد (٢ / ١٧٣).

(٢) في المخطوطة: حكم.

أمّا ما قلتَ من خيرٍ، فنحنُ أهله، وأمّا ما قلتَ من شرٍّ فأنتَ به أولى، وصاحبك به أحرى.

يامن ركبَ غير راحلته، وأكل غير زاده، ارجع مأزوراً غير مأجورٍ.

ثمّ أقبل على الناس فقال: ألا أُخبركم بأبخس من ذلك ميزاناً وأبين خسراناً: مَنْ باع آخرته بدنيا غيره، وهو هذا.

ثمّ جلس.

فقال الناس: مَن هذا؟

فقيل: جعفر بن محمّد عليه السلام[1].

إنّ وجود الإمام الصادق عليه السلام في مثل هذا الموقف، وتصدّيه لخطيب الخليفة السفّاك المتغلّب، بهذا الشكل ،إعلانٌ للمعارضة بلا خفاء، وشجاعةٌ عظيمةٌ بلاريبٍ، ودفاعٌ عن تلك الدماء الطاهرة التي أُريقت ظلماً وعدواناً، وعن الحقّ الذي غُصيب لعليّ وأولاده زوراً وعدواناً، ودحرٌ لمكايد الحاكمين الذين يريدون إغواء الأُمّة بهذه الدعايات المضلّلة، ومن حناجر وعّاظ السلاطين الأذلّاء، وبالتالي أداءٌ لحق الإمامة المفترَضة عليهم، وهو - أوّلاً وأخيراً - هداية الناس ومنعهم من الانخداع والانضواء تحت لواء الباطل.

وقد تحمّل الأئمّة الاثنا عشر المظالمَ والحيفَ والأذى بوجودهم في ظلّ تلك الحكومات الجائرة، لأداء هذه المهمّات الخطيرة، ولم يفرّغوا الساحة للظالمين يصولون ويجولون، ويسرحون ويمرحون حسب أهوائهم، ولا لأعوانهم يفعلون ما يشاؤون لمصالح أوليائهم.

فإنّ الأئمّة: بقوا في العواصم الكبرى، وظلّوا في مراكز العلم والإرشاد ودخلوا مجامع الناس ومواقفهم، لينشروا الحقّ ويؤدّوا تلك المهمّات الإماميّة العظيمة،

---

(١)العقدالثمين (ص٢١٥) وأرسله المحلّي في الحدائق الوردية (ص١٥٦) آخر مقتل إبراهيم.

ولم ينسحبوا عن المواقع الهامّة، ولم يقنعوا بتأسيس دويلة في بقعة نائية من البلاد الإسلاميّة الكبرى، تاركين للأُمّة وهواها، والحاكمين وأهواءهم.

بل، زهد أئمّتنا الكرام عن مثل تلك الحكومات الصغيرة، والمؤقّتة، وذوات المجموعات المحدودة من الناس والشعب والأُمّة، وبقوا في مراكز العلم والدين والقوى، يُنابذون الأعداء، ويُعارضون أفكارهم، ويهاجمون خططهم، ولا يبالون بما يصيبهم من أذىً وقتلٍ وسجنٍ وتعذيبٍ ومطاردةٍ وإهانةٍ، فإنّ ذلك في سبيل الله يهون.

ولقد كان من أبرز آثار هذا الوجود:

١ ـ استمرار المدارس الدينيّة الأصيلة، للفكر الإسلاميّ الإماميّ، وانتشاره مع رواته وتلامذته في أنحاء العالم الإسلاميّ، ونفوذه إلى المدارس الأُخرى الموجودة معها في عواصم الدولة، والمدن الكبرى، بحيث تجد حديث الأئمّة الحاوي لفكرهم منشوراً وموجوداً في تراث المدارس العامية، بشكل ملحوظ، بالرغم من الحذف والتشذيب الذي أجروه، بإخلائه من فكر الأئمّة، وباسم تأليف «الصحاح»!.

٢ ـ الحدّ من الانحراف العميق الذي كان الحكّام، وبواسطة وعّاظ السلاطين، يوجّهون إليه فكر الأُمّة وشريعتها، وذلك بالمعارضة والجدال والبحث، وبإعلان الرأي المخالف للباطل، والمؤيّد بأدلّة الحقّ من الكتاب والسنّة.

٣ ـ وبالتالي الإعلان عن واقع الإسلام وحقّه، وحقّ الدماء الزكيّة التي أُريقت وتراق في أقطار الأرض التي يقوم عليها والٍ باسم الإسلام، بينما هو أبعد ما يكون من علمه، ومعرفته، وعدله، وإنصافه، وزهده، وتقواه، ونوره، وهدايته، ورأفته، ورحمته.

إنّ الجهاد الذي تحقّق على أيدي الأئمّة: بهذا الشكل هو عين الهدف للجهاد الذي قام به أبطال أهل البيت عليهم السلام من التضحيات بالنفوس الطاهرة، والدماء الزكيّة، بل هو أقوى أثراً، وأخلد ذكراً، وأوسع نطاقاً.

(٣)

إنّ ظهور الأئمّة الاثني عشر: إلى جانب جهاد الأئمّة الزيديّة؛ كان داعياً إلى وقوف أتباعهما موقفاً واحداً ضدّ العدوّ المشترك، وهم بنو أُميّة والعبّاس، من الحكّام الجهلة الفسقة الجائرين.

فقد كان - أتباع أهل البيت - بعضهم سنداً لبعض في مناطق اجتماعهم، كالكوفة وبغداد، والريّ وخراسان، ضدّ الفرق المعادية من ناصبة، وخوارج، ومعتزلة، وحشوية، وغيرها.

وكما أشرنا سابقاً؛ فإنّ دخول عهد الغيبة، وخاصّة الكبرى (عام ٣٢٩هـ) أبرز الانفصال.

وبانحسار الزيديّة إلى اليمن، وانحصار نشاطها بتلك الديار وجبالها، نجد ابتعاداً علميّاً واجتماعياً، ممّا أدّى إلى الابتعاد الفكري والوحشة المذهبيّة.

وفي هذه الفترة بالذات نجد الكثير من المحاورات التي جرتْ بين الزيديّة الذين استوحشوا من الغيبة واستغربوها، بل، وجدها زعماؤهم معارضةً قويّةً لنظريّة الإمامة الحاضرة التي يتولّونها.

وكذلك دافع الإماميّة عن اعتقاد الغيبة، باعتبارها من الأُمور التي قدّرها الله وفرضها، وأنبأ عنها الرسول والأئمّة الأطهار، منذ صدر الرسالة وإلى حين وقوعها، وفرضوا الإيمان بها على الأمّة، وجعلوا انتظار الفرج من أفضل الأعمال، وقد ألّف العلماء في ذلك الكتب الكثيرة الجامعة للأدلّة القويّة والمحكمة.

وربما ـ بل: قد ـ وقعَ في خلال هذه المحاورات ما يُسيءُ إلى الأطراف، ممّا ليس في مصلحة الجميع، وقد - وربما - أفرط بعضٌ في حديثه، أو فرّط، بما يثقل على الناظرين والقارئين اليوم.

لكن الأُمور لابدّ أنْ تُقدّرَ بظروفها، وهي مرهونةٌ بأوقاتها، ولايمكن أن تكون تصرّفات أولئك ملاكاً، ولا أساساً، ولا حكماً فاصلاً يحكم به على

الأطراف كلّها، وعلى مدى الزمان كلّه، سيّما إذا راجعنا المشتركات من مصادر ومعارف، ومصالح مصيريّة هامّة، ومتجدّدة.

ولاريبَ أنّ الشقاقَ بين الزيديّة والإماميّة في ذلك العصر، كان في مصلحة الحكّام من آل عبّاس، الواثبين على رقاب المسلمين، وهم جهلةٌ فسقةٌ فجرةٌ.

إنّ اختلاف المذاهب وتشاحنها وتنازعها، وافتراق العلماء بينهم على أساس ذلك لهو من مآرب الحكّام الظلمة، وإلّا؛ فإنّ تآلفهم وتقاربهم واجتماعهم واتّحاد كلمتهم يؤدّي إلى زعزعة عروش الحكّام أُولئك على ما كانوا عليه من ظلم، وتعدٍّ، وفجور، وفسق، وجهل، وعدوان.

ولابدّ من البحث عن الأيدي الخفيّة الآثمة التي كانت تعمل من وراء الأستار، لإشعال نيران الفتنة بين المذاهب والفرق ـ حتّى العامّية في ما بينهم ـ في تلك العصور.

كما لابدّ من البحث عن جذور الروابط الوثيقة العلميّة والمعرفية بين المذهبين الإماميّ والزيديّ على طول الخطّ، تلك الجذور التي لم يكن بإمكان أحدٍ مهما تعصّب أو تطرّف أن ينكرها أو يتجاهلها، فضلاً عن أن يقطعها؛ لأنّها تحتوي على أُصول العلم من أدلّة العقائد، وأحاديث الشرائع والأحكام، بل، ترسم خطوط الأهداف والأعراف، وتكتب صفحات التاريخ الشيعي المجيد؛ ببطولاته ومآسيه وآلامه وآماله، وهي مبثوثةٌ في بطون التراث من جوامعه وكتبه ورسائله.

(٤)

وفي كلّ طبقةٍ من القرون نقف على درر ثمينة، هي وسائط هذا العقد الثمين الغالي؛ كالصحيفة السجّادية في القرن الأوّل، وصحيفة الرضا في القرن الثاني، ونهج البلاغة في القرن الخامس، وسواها في ما قبلُ، ومن بعدُ.

ولكلّ واحدٍ من هذه الكتب، وموقعه من تراث الطائفتين، وأثره في

فكرهما، وما دار حوله من آثار ومؤلّفات وتعاليق وحواشٍ ونسخ، وما يجمع الطائفتين في كلّ من هذه المحطّات، لكلّ ذلك مجالٌ واسعٌ للدراسة والبحث والتحقيق، وسيجتمع من ذلك ما يبهر العيون، وينعش النفوس، ويجمع الكلمة على التقوى.

أمّا البحث والتنقيب في بطون كتب التراث عند الطائفتين، فمن المقطوع به أنّه سيوقفنا على الكثير ممّا نفتقده اليوم، أو تراه ضائعاً من حلقات التأريخ، وأدلّة الأحكام، وتراجم الأعلام، وتفاسير الأحداث وأسبابها، ممّا يوقفنا على العجب العجاب.

وقد وفّقنا الله للوقوف على عيّناتٍ من ذلك، نورد بعضها - هنا - ليعتبر الباحثون:

لقد كانت لنا جولة قصيرة في بعض التراث الزيديّ الذي توفّر لنا بغير سهولة، فوقفنا على أحاديث وأخبار هامّة لها الأثر في دعم المعارف الحقّة، ومرويّة بالطرق الموثوقة عند كلا الطائفتين ـ الإماميّة والزيديّة ـ وبالخصوص ما يرتبط بأهل البيت عليهم السلام ممّا لانجد له أثراً في المتداول، أو لا يزال في بطون المخطوطات التي لم تنشر حتّى الآن، أو في المفقودات التي أتى عليها الدهر، أو طالته الأيدي الآثمة.

ومثالٌ لذلك ما وجدناه من رواية:

«تسمية مَنْ قتل مع الحسين عليه السلام من ولده وإخوته وشيعته»

التي رواها المحدّث الشيعيّ الأقدم الفُضَيل بن الزُبَيْر بن دِرْهَم الرَسّان، الكوفي، من أصحاب الإمامين الباقر والصادق عليهما السلام.

أوردها المرشد بالله، يحيى بن الحسين أبو الحسين الرازي (٤١٢ ـ ٤٧٩هـ) في كتابه «الأمالي الخميسيّة».

وقد رواه عنه الشهيد حُميد المحلّي (ت ٦٥٢هـ) في كتابه «الحدائق الورديّة في تاريخ الأئمّة الزيديّة».

فحقّقنا نصّه، ونشرناه[١].

ومِمّا جاء فيه النصّ التالي:

«وكان عليّ بن الحُسين عليه السلام عليلاً، وآرْتُثّ يَومئذٍ، وقد حَضَرَ بعضَ القِتال، فدَفَعَ اللهُ عنه، وأُخِذَ مَعَ النِساء، هُو، ومُحمّد بنُ عَمْرو بن الحَسَن، والحَسَنُ بن الحَسَن بن عليّ بن أبي طالب عليهم السلام»[٢].

وقوله: «**وآرْتُثّ يَومئذٍ، وقد حَضَرَ بعضَ القِتال**» يعني: أنّ الإمام السجّاد عليه السلام قد قاتَلَ في معركة كربلاء يوم عاشوراء، ولكنّه جُرِحَ في المعركة، وأُخرج منها حيّاً وبه رَمَقٌ[٣].

وهذا النصّ له أهميّةٌ من ناحيتين:

١ ـ الدلالة على أنّ الإمام السجّاد عليه السلام قد حَمَلَ السلاحَ، وجاهَدَ في كربلاء، وهذا يقتضي أن يكون جامعاً لشرائط الإمامة لدى الزيديّة، كما كان يلتزم بإمامته قدماء الزيديّة، ولكنّ المتأخرين منهم خالفوهم[٤] بزعم أنّه عليه السلام لم يحمل السيف، بينما يثبتُ بهذه الرواية ـ الزيديّة ـ أنّه جاهد إلى حدّ الجرح.

هذا، بقطع النظر عن أنّ إمامة السجّاد عليه السلام ثابتةٌ بالنصّ الذي رواه المسلمون ـ كافّةً ـ[٥].

٢ ـ أنّ ما نُسِبَ إلى الإمام السجّاد عليه السلام من المَرَض والعِلّة في كربلاء وبعدَها، يمكن أن يكون على أثر هذا الجرح.

---

(١) نشر عام (١٤٠٥هـ) في العدد (٢) من نشرة «تراثنا» التي كانت تصدر في قم.

(٢) تسمية من قتل (ص ١٥٠).

(٣) المغرب للمطرّزي (١ / ١٨٤).

(٤) لاحظ كتابنا: جهاد الإمام السجّاد عليه السلام (ص ٣٢).

(٥) جهاد الإمام السجّاد عليه السلام (ص ٣٥ ـ ٣٧).

بل لم يطّلع عليه أحدٌ من الباحثين، حتّى أنّ الشيخ العلّامة محمّد طاهر السماويّ، الذي وقف على «الحدائق الورديّة» للمحلّي، وهو من مصادر كتابه «إبصار العين» قد غفل عن هذا النصّ، ولم ينقله ولم يذكر حوله تعليقاً أو كلاماً. فلولا التراث الزيديّ، لم نقف على هذا النصّ المهمّ الرائع. هذا، عَدٌّ عن مئاتٍ من الأحاديث والأخبار والنصوص التي تتّحد مع ما في التراث الإماميّ، بشكل تامّ، وهي بلاريب دعمٌ للموقف الشيعيّ الموحّد، وتأييد للملتزَمات العقائديّة، والمواقف التاريخيّة، والفقهيّة، والتفسيريّة، وغيرها.

(٥)

التداول المتبادل لمصادر التراث بين الزيديّة والإماميّة

نجد اهتماماً كبيراً لدى الإماميّة بالتراث الزيديّ منذ القرون الأُولىٰ، وحتى العصر الحاضر، بالرواية المسنَدة، والرعاية المؤكّدة، فهذه الفهارس وكتب البيبولوغرافيا مشحونةٌ بتثبيت كتب الزيديّة، والإسناد إليها وإلى مؤلّفيها.

فتراث العلّامة الزيديّ الذائع الصيت، الحافظ ابن عقدة الكوفي: أحمد بن محمّد بن سعيد (ت٣٣٣هـ) من المصادر المعتمدَة لدى الإماميّة، ولابن عقدة وجود ملموسٌ وعظمةٌ مذكورةٌ في الفهارس المعدّة أساساً لكتب أصحابنا الإماميّة[1].

ومثل ذلك كتب أبي الفرج الأصبهاني الزيديّ.

وفي أواخر القرن السادس أثبت العلّامة المحدّث الفقيه المفسّر الشيخ محمّد بن عليّ السروي الشهير بـ«ابن شهر آشوب» (ت٥٨٨هـ) كثيراً من عيون التراث الزيديّ في ما استدركه على فهرست الشيخ الطوسي﵀ في كتابه القيّم «معالم العلماء» فأورد مؤلّفات كثير من الزيديّة فيه باعتباره من أهل مازندران، وهي مأوى

(١) لاحظ: الفهرست للطوسي (ص٦٨ – ٧٠) رقم ٨٦ طبعة الطباطبائي، والرجال للنجاشي (ص٩٤) رقم (٢٣٣) تحقيق السيّد الزنجاني.

زيديّة إيران، ومنطقة نفوذهم، ومقرّ أئمّتهم في الجيل والديلم.

فذكر الحاكم الجشمي (الشهيد ٤٩٤) وكتبه: رسالة إبليس إلى إخوانه المناحيس[١]. وتنبيه الغافلين في فضائل الطالبيين، الحاوي لذكر أسباب نزول بعض الآيات[٢].

وذكر كتاب أبي القاسم البستي المراتب[٣].

وتوجد في دور الكتب وخزائنها من التراث الزيديّ الشيء الكثير، وفيها ما لا يوجد عند الزيديّة أنفسهم، مثل بعض كتب الحافظ العلّامة الشريف العلويّ، أبي عبدالله الكوفي (ت ٤٤٥ هـ) والذي طبع منه:

فضل زيارة الحسين عليه السلام بتحقيق وإعداد العلّامة المحقّق السيّد أحمد الحسينيّ في قم.

وفضل الكوفة وفضل أهلها، بتحقيق محمّد سعيد الطريحي، بيروت.

ولقد أجاد وأبدع شيخنا العلّامة الطهرانيّ ـ شيخ مشايخ الحديث في القرن الرابع عشر ـ (ت ١٣٨٩هـ) حيث أورد ما وقف عليه من التراث الزيديّ، وأدرج أسماءها في موسوعته العظيمة: «الذريعة إلى تصانيف الشيعة».

كما أنّ المحقّق العلّامة السيّد أحمد الحسيني، قد أنجز كتاباً حافلاً يجمع «مؤلّفات الزيديّة» وطبع في ثلاث مجلّدات. وأخبرني فضيلته أنّ له عليه استدراكات كثيرة.

وبادر جمع من المحقّقين لإحياء التراث الزيديّ، فصدرت أعمال قيّمة مثل: منسك الحاجّ المنسوب إلى الإمام زيد عليه السلام الذي طبعه السيد هبة الدين

---

(١) طبع هذا الكتاب بتحقيق الدكتور السيد حسين المدرّسي في قم، وأُعيد في بيروت دار.

(٢) طبع في قم، طبعة رديئة جاء نقدها في مجلّة علوم الحديث العدد(٧ ص٢٤١) وطبع في طهران بتحقيق الأنصاري، وطبع في اليمن بتحقيق إبراهيم الدرسي مركز أهل البيت، صعدة ١٤٢١هـ.

(٣) معالم العلماء (ص١٤١) رقم (٩٨٩) وقد طبع «المراتب» في قم، بتحقيق الشيخ الأنصاري.

الحسيني الشهير بالشهرستانيّ، في بغداد عام ١٣٥٠هـ.

و «تفسير الحِبَريّ» أو «ما نزل من القرآن في عليّ أمير المؤمنين عليه السلام» للمحدّث الأقدم الحسين بن الحَكَم بن مُسلم، أبي عبدالله الوشّاء الكوفي (ت ٢٨١هـ) المطبوع بتحقيق السيّد أحمد الحسينيّ في قم.

وطبع ثانية بتحقيق السيّد محمّد رضا الحسيني الجلالي، في بيروت ١٤٠٨هـ.

و «تفسير فرات الكوفي» الذي طبع في النجف، المطبعة الحيدرية، بتقديم العلّامة الأديب المحقّق الشيخ محمّد عليّ الأردوباديّ الغرويّ (ت ١٣٨٠هـ) وأُعيد بعمل محمّد الكاظم، في قم.

وللعلّامة المحقّق الشيخ محمّد باقر المحمودي جهودٌ وافرة في إحياء التراث الزيديّ طبع منها: «محاسن الأزهار» للشهيد المحلّي (ت ٦٥٢هـ) طبع عام ١٤٢٢هـ في طهران، كذلك «مناقب محمد بن سليمان الكوفي».

مضافاً إلى ما مرّ ذكره من أعمال.

وقد قامت وزارة الإرشاد والإعلام الإسلاميّ في الجمهوريّة الإسلاميّة الايرانيّة بمهمّة عظيمة، وهي تصوير ما أمكن من المخطوطات في مكتبات اليمن، وحفظها على الألواح المضغوطة، وتوزيعها على المؤسسات التحقيقية والمراكز العلمية، فأدّت بذلك خدمة جليلة، إلى التراث والعلم والدين.

وكانت لي مساعٍ ـ أرجو من الله قبولها ـ في هذا المجال، وأوّل ما قمتُ به عام (١٣٩٦هـ) هو طبع كتاب «الجامعة المهمّة إلى أسانيد الأئمّة» وهو نصّ الإجازة التي بعثها إليّ الإمام السيّد مجد الدين دام ظلّه.

وقمتُ بتحقيق «تفسير الحِبَريّ» كما سبق، وتأليف «مسند الحبري».

وحقّقتُ «رسالة الحقوق» للإمام الشهيد زيد بن عليّ عليه السلام[1].

---

(١) نشر في مجلّة «علوم الحديث» العدد ().

و «تسمية من قُتِل مع الحسين عليه السلام» كما سبق.

وعند استقراري في قم، واتّصال بعض الطلبة الوافدين إلى قم، أوصيتُهم بأُمورٍ لم يحقّقوا منها شيئاً:

منها: تأسيس مكتبة زيديّة جامعة لما أمكن من التراث الزيديّ، مطبوعه ومخطوطه؛ ليكون في متناول الباحثين والمحقّقين، ينتهلوا من معارفها الحقّة، ويقفوا على ما يأتلف مع تراثنا متناً وإسناداً.

كما جهدت في إقناع بعضهم بمحاولة جمع ما ورد في التراث الزيديّ من أحاديث وروايات، وتكوين «معجم» كبير لتسهل المقارنة بينها وبين ما عند الإماميّة، وتتمّ الاستفادة وتعمّ.

وهنا أُوصي الإخوة العلماء من الزيديّة أن يجدّوا في إحياء تراثهم ويستمرّوا موفّقين في حركة إحياء التراث، التي بدأوها في اليمن، لأنّهم أكثر تداولاً وأخبر، وهي لهم أقرب تناولاً وأيسر، وهم على حلّ مشاكلها بالمشورة مع أعلام الزيديّة أقدر.

(٦)

انعكاس التراث الإمامي عند الزيدية:

على محدوديّة ما تداولتُه من كتب الزيديّة وقرأته بتفصيل، فقد قرأتُ فعلاً كتابين أعرض ما فيهما من المراجعة إلى التراث الإماميّ، وهما:

«العقد الثمين في تبيين أحكام الأئمّة الهادين» من مؤلّفات الإمام المنصور بالله، عبدالله بن حمزة اليمني (٥٦٦ ـ ٦١٤هـ)

و«لوامع الأنوار» من مؤلّفات الإمام أبي الحسين مجد الدين بن محمّد بن منصور حفظه الله.

أمّا «العقد الثمين»:

فقد قرأتُ عن مؤلّفه ترجمةً ضافيةً في شعراء الغدير الذين ذكرهم العلّامة

الأميني[١] وأورد له شعراً رائعاً فيه ذكر الغدير، وهي قصيدةٌ ميميّةٌ، نظمها عام (٦٠٢هـ) ردّ فيها على قصيدةِ ابن المعتزّ العبّاسي التي أرسلها من بغداد.

وقرأت عنه في كتب التراجم الزيديّة ما يُبهر من المجاهدات والطموحات إلى كثرة التأليفات، على قِصَر عمره الذي بلغ (٥٢) سنة[٢].

فلمّا أُهدي إليّ كتاب (العقد الثمين) المنسوب إليه، قرأتُه بِنَهَمٍ، رأيتُه يرجع إلى كتب الإماميّة بشكلٍ ملحوظٍ.

فقرأت فيه قوله: واعلم أنّا نذكر الأخبار المتعلّقة بالإمامة، وما يتعلّق بذكر المهديّ عليه السلام وما نذكر في أوائل ذلك وتوابعه، من طريق الإماميّة[٣].

ثم قال: أخبرنا الفقيه الأجلّ الفاضل بهاء الدين، عليّ بن أحمد بن الحسين، المعروف بالأكوع، في مكّة من سنة تسع وتسعين وخمسمائة، مناولةً، قال: أخبرنا عفيف الدين، عليّ بن أحمد بن حامد اليمنيّ، الصنعاني، مناولةً، في سابع عشر ذي الحجّة من سنة ثمان وتسعين وخمسمائة، قال:

أخبرنا يحيى بن الحسن بن الحسين بن علي بن محمّد، البطريق، الأسدي الحلّي، بمحروسة حلب، في غرّة جمادى الأُولى من سنة ستٍّ وتسعين وخمسمائة، قراءةً...[٤].

وابن البطريق هذا هو من أعلام الإماميّة (ت ٦٠٠هـ) وكتابه هذا هو «عمدة الأخبار»[٥].

---

(١) الغدير (٥ / ٦٢٣).

(٢) التحف شرح الزلف (ص٢٤٤) طبعة مكتبة بدر، صنعاء ١٤١٧هـ.

(٣) العقد الثمين (ص٢٠، والنسخة المعتمدة مصوّرة عن مخطوطة مؤرخة عام ١٠٦٨ مقابلة على نسخة مقابلة بنسخة المؤلّف، أهدانيها الأخ علي الثلايا من طلّاب العلم اليمانيين في قم

(٤) العقد الثمين (ص٢١).

(٥) لاحظ الثقات العيون (ص٣٣٨) من طبقات أعلام الشيعة للطهراني.

وقد اعتمد المنصور على العمدة في مواضع عديدة من كتابه «العقد الثمين» وصرّح في موضع أنّ مؤلّفه: «من علماء الإماميّة» كما اعتمده في كتابه «الشافي» كثيراً.

ولوجود كتاب «العمدة» لابن البطريق في اليمن، نرى تداولهم لنسخته كثيرة، اعتماداً عليه مباشرةً، أو بواسطة كتب المنصور بالله، هذا.

والملاحظة الهامّة أنّ كتاب «العقد الثمين» هذا وضعه للردّ على الإماميّة خاصّة، وصرّح بذلك بقوله: «لأنّ وضع الكتاب في الأصل كان عليهم»[١].

وقد وجدنا فيه أُموراً ينقلها بواسطة غيرهم، مثل قوله:

«ورجال الإماميّة المؤسّسين للكلام في الإمامة: هشام بن الحكم، وهشام بن سالم، وكانا يقولان بالتشبيه! ذكره الحاكم [الجشمي] في كتابه «شرح العيون» وذكره الشيخ العالم الديّن، أبو الحسن، عليّ بن الحسين بن محمّد الزيديّ، شاه سربيجان[٢]» في «المحيط بالإمامة»[٣].

فنجده يطلق نسبة تلك التهمة الشنيعة إلى رجلين من أعلام الإماميّة، لاعن علم، بل بواسطة غيره، وهما الحاكم الجشمي وشاه سربيجان، ومن المعلوم أنّهما ليسا من الإماميّة، وأيضاً لم يعيشا في اليمن حيث يوجد المنصور، بل أخذه وجادة من كتابيهما كما يصرّح به[٤].

أقول: إنّ نسبة «التشبيه» إلى هذين العلمين هي أُكذوبة معتزليّة قديمة، نشأت من عدم فهمهم لمقالة هذين العلمين من جهةٍ، ولعدائهم لآل محمّد وشيعتهم

---

(١) العقد الثمين (ص١٣٨).

(٢) هذه الكلمة فارسيّة تعني: «الرأس بلا روح» وقد تصحفت في الكتب.

(٣) العقد الثمين (ص٧).

(٤) وصرّح السيد مجد الدين في (لوامع الأنوار): ١ / ١٧) بأخذ المنصور بالله من كتاب (شرح العيون) للحاكم، وكذا في (١ / ١٨٢٠١) بأخذه من المحيط بالإمامة.

من جهةٍ أُخرى.

وقد شرحنا جانباً من هذا في مقالٍ لنا عن المقولة الشهيرة بعنوان «مقولة جسم لا كالأجسام، بين هشام وسائر أهل الكلام»[١].

والحاكم الجشمي، أبو سعد، المحسّن بن كرامة (المستشهد على التشيّع الزيدي (عام ٤٩٤هـ) في مكّة، كان معتزليّاً قبل التزيّد، وقد كتب كتابه في حال الاعتزال[٢]. ولذلك يعبّر عنه بـ«المعتزلي» عند ذكر كتابه هذا[٣].

فكيف يعتمد المنصور بالله ـ في نسبة مثل هذه التهمة الشنيعة ـ على كلام معتزليّ متّهم في ما ينسبه إلى الشيعة؟.

وبما أنّ تهمة التشبيه إلى هشام، معروفة من المعتزلة فليس من المستبعد أن يكون الزيديّ الرازيّ شاه سربيجان، يكون قد أخذها منهم أو من كتبهم.

وإلّا، فحاشا الزيديّة الأشراف أن يتّهموا مؤمناً شيعياً، عالماً متكلّماً، مثل هشام بن الحكم أو ابن سالم، بمثل هذه التهمة الشنيعة؟

نعم، فلا تصدر إلّا ممّن ملأ النصب عينه وقلبه وفمه وقلمه.

والمنصور بالله يعتمد على «المحيط بالإمامة» كثيراً جدّاً وقد أسند إليه بقوله: رُوِّيناه من كتاب «المحيط بالإمامة» رواية الفقيه أبي الحسن، زيد بن الحسن بن علي البيهقي رحمه الله عن مصنّفه عليّ بن الحسين[٤] بن محمّد الزيدي، شاه سربيجان رحمة الله عليه، قال: حدّثني والدي...[٥].

---

(١) نشر المقال في العدد (١٩) من نشرة «تراثنا».

(٢) صرّح بذلك الإمام مجد الدين في لوامع الأنوار (٢ / ١٧).

(٣) لاحظ لوامع الأنوار: (٢ / ٤٦٩).

(٤) في العقد هنا: (الحسن) وهو غلط.

(٥) العقد الثمين (ص٨٨).

ويروي عنه في مواضع عديدة أُخرى[١].

وبما أنّ هذين العلمين ـ الجشمي وسربيجان ـ من رجال العراق وايران و قد نقل عنهما ما ذكرناه حول هشام، فلا نستبعد أن يكون ما نقله المنصور بالله عن مصادر الإماميّة إنّما هو من خلال كتب هذين الرجلين.

ومهما يكن، فلنستعرض كتاب «العقد الثمين» للوقوف على المزيد من مصادر الإماميّة فيه:

نقل من كتابٍ أملاه عليّ بن الحسن بن موسى، في الردّ على الواقفة، فذكر روايات عديدة يبدأ السند فيها بأبي محمّد الموسوي[٢].

ونقل عن كتابٍ آخر لابن البطريق، قائلاً: الفقيه العالم أبي الحسين، يحيى ابن الحسن بن الحسين بن علي بن محمّد البطريق الأسدي، ونقل عنه ما جاء في كتابه من الأحاديث حول المهدي عليه السلام من مصادر العامّة، وقال: وفصول هذه الأحاديث أربعة:

الفصل الأوّل: في أنّه لابدّ من المهدي عليه السلام وفيه (٨٥) حديثاً.

الفصل الثاني في قول النبيّ صلى الله عليه وآله: «إنّ المهدي من ولد فاطمة» وهي (٩) أحاديث.

الفصل الثالث في أنّ عيسى بن مريم عليه السلام يصلّي خلف المهدي عليه السلام وفيه (١٢) حديثاً.

الفصل الرابع في ذكر الدجّال، وفيه (١٤) أحاديث[٣].

ثمّ أورد بعض الأحاديث، وقال: «قال علّامة عصرهم»[٤].

ونقل عن كتاب أبي عبدالله بن النعمان، الذي أخرج فيه الشيعة إلى النظر

---

(١) العقد الثمين (ص١٤٦ ـ ١٤٩) وغيرها.

(٢) العقد الثمين (ص٨٥ ـ ٨٧).

(٣) العقد الثمين (ص٩١ ـ ٩٢).

(٤) العقد الثمين (ص٩٨).

وردّ فيه على المقلّدة، ونقض على أقوالهم[١] ونقل عنه روايات.

ونقل من كتاب أبي عبدالله، محمّد بن إبراهيم النعماني عدّة أحاديث.

وهو كتاب «الغيبة» المطبوع.

وقال: ذكر أبو جعفر القمّي في نوادر الحكمة[٢].

وهو أحمد بن محمّد بن يحيى الأشعري القمّي، ويظهر أنّ كتابه كان في متناول أيديهم، حيث حدّدوا أبواب الكتاب، وهو كتاب مفقود من حواضرنا.

ويذكر أيضاً، كتاب «الغرر والدرر» وهو أمالي المرتضى، وكتاب «تنزيه الأنبياء» له.

ويذكر «التفسير» الذي صنّفه البرقي، وأبو جعفر الطوسي، وغيرهم من المحصّلين[٣]. وقال: وقد صنّف البرقي تفسيراً سمّاه «التحريف والتنزيل»[٤] وهوكتاب مفقود أيضاً.

وأمّا تفسير الطوسي فهو كتاب «التبيان» العظيم، الذي كانت نسخته الكاملة، متوفّرة في اليمن[٥].

وذكر المنصور عن الطوسي ما نصّه: «الشيخ الجليل، وهو من رؤوس أهل المقالة، والجميع لايجهلون حاله، لأنّه في طبقته كالواسطة في العقد، والدرّة في التاج، وهو أبو جعفر، محمّد بن الحسن بن عليّ الطوسيّ، قال في كتابه الذي وسمه «تهذيب الأحكام».

---

(١) العقد الثمين (ص١٤٣).

(٢) العقد الثمين (ص١٤٢ و١٤٣ و١٥٣ و١٥٥ باب الإمامة والولاية.

(٣) العقد الثمين (ص١٥٢).

(٤) العقد الثمين (ص١٥٢) وقال في (ص١٥٣): التنزيل والتحريف.

(٥) وجدت في بعض الفهارس أنّ نسخة المصنّف الشيخ الطوسي موجودة في مكتبات اليمن.

ثمّ أورد مقدّمة التهذيب، وعرض مجموعة من أخباره[١].

وكما نرى، فإنّ المنصور بالله لم يملك من هذه المصادر بالتحمّل الصحيح سوى ما ذكره من رواية العمدة لابن البطريق مناولةً، وقد يكون حصل على بعض الكتب وجادةً، مثل كتاب ابن البطريق في المهدي عليه السلام حيث يظهر من تفصيل فصوله، وتعديد أحاديثه أنّه كان عنده.

لكن غير ذلك، لم يدلّ شيء على وجوده عنده، فمن المحتمل أن يكون قد نقله بواسطة، كالمحيط بالإمامة، الذي تصدّى مؤلّفه للردّ على الإماميّة، بنفس هذا الأسلوب، وبذكر فيه نفس هذه المصادر، حسب المنقول عنه في المواضع العديدة. ويؤيّد هذا الاحتمال أنّ مؤلّف «المحيط» الزيديّ شاه سربيجان، هو ممّن أخذ من أبي طالب الهاروني، وهو أخو أبي الحسين الهاروني العلويّ المعروف بالمؤيّد بالله أحمد بن الحسين بن هارون (ت ٤١١هـ) وهو أبو الحُسين الهارونيّ العلويّ الذي ذكره الشيخ الطوسيّ، نقلاً عن الشيخ المفيد، أنّه «كان يعتقد الحقّ ويدين بالإمامة، فرجع عنها لمّا التبس عليه الأمر في اختلاف الأحاديث، وترك المذهب ودان بغيره، لمّا لم يتبيّن له وجوه المعاني فيها.

قال الشيخ الطوسي: «وهذا يدلّ على أنّه دخل فيه على غير بصيرةٍ، واعتقد المذهب من جهة التقليد، لأنّ الاختلاف في الفروع لايوجب ترك ما ثبت بالأدلّة من الأُصول[٢].

ومهما يكن، فإنّ المنقولات المذكورة لها قيمةٌ تراثيّةٌ، لعدم وجود بعضها في حواضرنا فعلاً، كنوادر الحكمة للأشعري القمّي، وكتاب المهدي عليه السلام لابن البطريق الحلّي.

---

(١) العقد الثمين (ص١٥٧ ـ ١٥٨).

(٢) تهذيب الأحكام (١ / ١ ـ ٢).

(٧)

والذي يعكّر صفو هذه الفائدة الهامّة، ويخدش في قيمتها: أنّ الكتاب، كما صرّح مؤلّفه وضع لنقد المذهب الإماميّ في فكره وفقهه، وهو طبيعيّ أن يردّ العلماء بعضهم على بعضٍ، لكنّ هذه النسخة التي وقفتُ عليها مشحونةٌ بالإفراط والتفريط، وبالمغالطات، ممّا يَرْبَؤُ العاقلُ العالمُ أن يأتي بمثلها.

مع ضعف في الاستدلال والنقض لايتناسب وما عُرف عن الزيديّة عامّة، وعن الإمام المنصور بالله بالخصوص، في فضله وأدبه.

فقلت في نفسي: إمّا:

أن يكون الكتاب منسوباً في نسخته هذه؟

أو يكون قد دسّ فيه وزيد عليه ما لايُناسب مقام المنصور؟!

أو يكون قد جمعه تحت تأثيرات سياسيّة ونفسية خاصّة.

وأقرب الفروض: أنّ من كان الإمام واقفاً ضدّهم من العبّاسية أو الإسماعيليّة، تسلّلوا إليه، ورفعوا إليه ما أثاره على الإماميّة، ليغيّروا وجهته إلى صرف الجهد والوقت والفكر في الردّ عليهم، وتخفّف سطوته على أُولئك.

وإلّا، فبأيّ وجهٍ ومبرّرٍ يقوم بتأليف هذا الكتاب، وهو في أوج قدرته عام ٦١٠هـ وقبل (٤) سنوات من وفاته! وهو أحوج ما يكون إلى مزيد من الوفاق مع من يشترك معهم في أكثر الأُصول، وأكثر من فرع، ومَن يشترك معه في المعارضة لنظام الخلافة الفاسد، وللملاحدة والفرق الباطلة الأُخرى؟

إنّ الإماميّة والزيديّة يشتركان ـ كما سبق ـ في أكثر من عقيدةٍ وفتوى وتاريخ وحديث، ونصّ، ورواية، ورأي.

فلماذا يغضّ النظر عن كلّ تلك المشتركات، ويستنبط مواضع الخلاف وينبش مزالق الفرقة، على أنّ أكثرها تهمٌ مزوّرةٌ، أو ناشئة من سوء الفهم أو الخطأ في التعبير، أو الغلط في النسخ، أو الاختلاف في المصطلح، أو التحريف والتصحيف.

ولم نكن بصدد مثل هذا الحديث، لأنّا نهدف إلى ما يجمع الشمل ويلمّ الشعث ويوحّد الصف، لا ما يشتّته ويفرّق الأُمّة.

لأنّ أمامَنا - اليومَ - أعداءٌ أَلِدّاء، يستهدفون ديننا وفكرنا وتراثنا، ويريدون السوء والكيد للوطن والشعب.

وإنّما ذكرنا هذه الجملة، لأنّا اطّلعنا على محاولة طبع هذا الكتاب بإيعاز من يرى «الزيديّة والإماميّة وجهاً لوجهٍ».

ولكنّ الثقة بالله أن يرشدنا وأهل العلم والعقل والتقىٰ من إخواننا الزيديّة إلى العمل في تجاوز الإثارات، والعبور عن العراقيل، وبالتالي: الوصول إلى أن نجد الإماميّة والزيديّة «يداً بيدٍ» في إحياء الحقّ وتأليف القلوب، ورصّ الصفوف لإقامة صرح بنيان «مذهب أهل البيت» المرصوص، كما نراه في العمل العظيم الذي نعرّف به، وهو «لوامع الأنوار».

فإنّ مؤلّفه الإمام الأمجد الشريف أبا الحسين مجد الدين المؤيّدي الحسني دام عمره، قد تجاوز كلّ تلك الخلافات، ولم يتأثّر بما أورده الإمام المنصور بالله، رغم كثرة النقل عنه والاعتماد على مؤلّفاته وكتبه وشعره ونثره[1].

ولم يذكر من ذلك ما يُثير، ولا ما يشير إلى وجود الخلاف، إلّا «اللمَمَ» المغفورَ له إن شاء الله.

مع أنّ الإمام مجد الدين قد ألّف كتابه اللوامع في عام (١٣٧٧هـ) وهو في عزّ دولة الإمامة في اليمن، وقبل أن يُطيح بها المخذولون العملاء.

فإنّ سماحته يعلم أنّ التعرّض للخلاف بين فرق الشيعة - اليوم - لا أثر له غير ضياع حقّ أهل البيت عليهم السلام وتضعيف جانبهم، بينما الأُمّة الإسلاميّة كلّها في غفلةٍ وتيهٍ وابتعادٍ عن المعرفة، ومعرّضة لهجمات الأعداء الألدّاء الذين يريدون

(١) راجع فهارس كتاب «لوامع الأنوار».

الكيد لأُصول الدين وفروعه، وإنّما يثيرون الفتن المذهبيّة والطائفيّة لتشتيت القوى وتفتيتها، وتفريق الكلمة وتحطيم الإمكانات.

وهذا ما يميّز كتابه العظيم «لوامع الأنوار» كما سنبيّنه مفصّلاً.

(٨)

وفي هذا العصر، الذي أصبحت الزيديّة كالإماميّة مستهدفة بالهجوم العنيف من قبل أعداء أهل البيت عليهم السلام التاريخيين، وبدعم من الغربيّين الحاقدين، وبأقنعة السلفيّة والوهابيّة والإخوان المسلمين والدعوة والهجرة والجهاد، وأمثال ذلك من العناوين البرّاقة، الخدّاعة، لتجميع الشباب وتحرّشها بالمؤمنين بفكر أهل البيت عليهم السلام والحافظين لتراثهم.

وبدأت المؤامرة، يوم انتصرت الثورة الإسلامية العظيمة في ايران، وأدّت إلى وعي المسلمين وانتباههم إلى ما عندهم من قوّة وقدرة وعدّة معنوية على دحر جنود الكفر العالمي، وأدّت إلى الصحوة الإسلامية العامّة في كل الدنيا، فكان الزيدية أولى من يقف إلى جانب هذه الحركة المباركة التي تتبنّى فكر أهل البيت وحقّهم، خصوصاً بعد سقوط الإمامة في اليمن واستيلاء العملاء والجهلة على دفّة الحكم في كل البلاد الإسلامية، وقمع الشعوب المسلمة تحت سياط الظلم والجور، فكان لقيام الدولة الشيعية في ايران دعماً روحياً للزيدية، ودليلاً عينيّاً على حقّ آل محمّد صلى الله عليه وآله وصدق ما وُعدوا به من النصر المؤزَر.

ولم يشأ دعاة التفرقة، وهواة الشقاق بين طوائف الأُمّة الواحدة، والذين يجدون في ذلك أقرب الوسائل للسيطرة على البلاد والعباد، أُولئك يحاولون التركيز على الخلافات، وتوسعة نقاط الافتراق وتوجيه الأنظار إليها، وتكبير مساحتها بالرغم من قلّتها وعدم أهمّيتها.

وصرف الأُمّة عن محطّات الوفاق والاتّحاد، على أهميتها وكونها أُصولاً يبتني عليها أصل الدين والمذهب، بينما الخلاف إنّما يقع في الفروع الاجتهاديّة أكثر

ما يقع، ممّا قد يكون الخلاف فيها بين أهل المذهب الواحد أكثر، وقد يتبدّل الرأي عند المجتهد الواحد من حكم إلى آخر.

(٨)

ومن أبشع الطرق التي استخدمها هؤلاء ـ هذه الأيّام ـ هو التسلّل باسم الانتماء إلى المذهب الآخر، حيث واجهنا عدّة من الشباب المراهق ممّن يدّعون التحوّل من الزيدية إلى الإمامية، ولكنّا لمّا تحدّثنا معهم وجدنا عندهم أمرين خطيرين:

الأول: الجهل بالزيديّة أُصولاً وفروعاً، بمعنى أنّهم وإن كانوا يعيشون في بيئات زيديّة، وقد تعلّموا في مدارس زيديّة إلّا أنّهم لم يستوعبوا، أو لم يعوا ما يلزم من العلم بالزيديّة، سواء في مجال العقائد والأُصول، أو مجال الشريعة والفقه وأُصول الفقه، وحتّى التاريخ والمصادر.

ومن الواضح أنّ التحوّل المذهبيّ، مبتنٍ على استيعاب المذهب الأوّل و معرفته بشكلٍ تامّ، حتّى يكون التحوّل صحيحاً وعلميّاً وعن اعتقاد، وإلّا فإن كان الالتزام الأوّل تقليداً ومتابعةً وانتماء بيئة وقبيلة، فلامعنى للتحوّل، ولا يكون الانتماء الجديد إلّا عاطفةً ولقلقة لسانٍ، أو دجلاً وخداعاً وهَوَساً.

وقد واجهتُ ـ أنا ـ بعضَ أُولئك الوافدين علينا، فلمّا شرحت له هذه الحقيقة صارحني بصدق: أنّه لم يعرف عن المذهب الزيديّ ما يلزم، ولم يتمكّن من الإجابة عمّا سألته حول مذهبه الأوّل، الذي عاش في أكنافه.

فكيف يمكن أن يعتمد على تلك الدعاوي الفارغة؟

الثاني: وجدنا أنّ بعض من يدّعي ذلك التحوّل، يُظهر العداء للمذهب الأوّل بشكلٍ شديدٍ ومريبٍ، فلو فرض صحّة تحوّله وصدق نيّته، لم يكن أيّ مبرّر للهجوم على مقدّسات المذهب الأوّل، ونسف كلّ الجسور بينه وبينها، بما لا يرضى به حتّى أتباع المذهب الآخر.

فمدّعي التحوّل من الزيديّة إلى الإماميّة، ليس من حقّه التهجّم على الزيديّة التي تشترك مع الإماميّة في أكثر الأُصول وأكثر من فرع، وجامعهم الولاء لأهل البيت عليهم السلام والدعوة إلى فكرهم وفقههم والاحتجاج بحديثهم، والرجوع إلى مصادرهم والانعطاف مع عواطفهم، ويشتركان معاً مسيراً تاريخيّاً، ومصيراً في الجهاد والمقاومة ضدّ الكفر والنفاق.

فلماذا الهجوم العنيف والسبّ والقذف، بما لا يرضى به كلّ شيعيّ، فضلاً عن الإماميّ ؟!

وإذا كان ثمّة جدلٌ وبحثٌ، فإنّما هو نظريّ وفكريّ، وعلى الآراء والاجتهادات، ولكن: «اختلافُ الرأي لا يفسدُ في الحبِّ قضيّةْ».

ولقد أصدر أحد هؤلاء المدّعين كتاباً شرح فيه حالته المتقلّبة من دين لآخر، ومن مذهب لآخر، سمّاه «ثمّ استقرّ بي النوىٰ؟» قد حشاه بالزور والدجل بالهجوم على أبطال المذهب الزيديّ من الأئمّة الأماجد، الذين ناضلوا في سبيل الله، حتّى ضحّوا بأنفسهم الزكيّة لحقّ آل محمّد، وخلّدوا أُسساً رصينة للتشيّع في تلك البلاد.

ومؤلّفه هو المتكنّي في فترة انتمائه إلى الحزب الشيوعي «أبا لينين» فإنّه قبل استقراره المزعوم، قد تقلّب في أحضان الماركسيّة، ثمّ الإصلاحيّة الوهابيّة، ثمّ انخرط في سلك المباحث وجهاز أمن الدولة، وجاء اليوم وفي عمليّة يستفزّ بها الزيديّة، وتحقيقاً لمآرب الأعداء في تبعيد الصفوف وتشتيت الكلمة ونسف الجسور الممتدّة بين الزيديّة والإماميّة بالجهود الخيّرة من الطرفين، جاء وادّعى أنّه تحوّل إماميّاً، وهو كاذب مزوّر، يشهد بذلك عمله وقلمه.

ولقد صدق أنّه: «استقرّ به النوىٰ» نعم، لكن «في سَقَر».

ولقيتُ أحد هؤلاء المدّعين أنّهم متحوّلون، وفي حديثٍ ساخنٍ صرّح لي بأنّه يجب أن نهاجم العامّة وكبراءهم وأئمّتهم، باللعن والعَلَن، على المنابر والكتب

وبكلّ صراحة.

ففوجئت بذلك، وقلت له: إنّ الشيعة ـ زيديّة وإماميّة وإسماعيليّة ـ لا يرون هذا، ولا يُقدمون عليه، بل يرون حرمة ذلك، رعايةً للمصلحة الإسلاميّة العامّة، وعدم الجدوى في مثل هذا العمل، وخاصّة والمسلمون اليوم في مأزقٍ من المآسي والظروف، فإن كنت إماميّاً فهذا ما ينكره علماءهم وعوامهم، ولا يجيزه لك أحدٌ منهم، وإن كنت زيديّاً فليس تجد في عملهم ولا كتبهم مثل ذلك، فأنت مخالفٌ للمذهبين في هذه الدعوى.

فعارضني بكلّ وقاحة: بأنّ أُولئك كلّهم مخطئون مسيئون، والواجب عليهم هو الإعلان والكشف عن الحقّ والحقيقة!

ولما رأيته على هذا التشدّد والصلافة، غيّرت أُسلوب الحوار معه، فتحقّقت منه أنّه يعمل لصالح المباحث هناك، وأنّه مندسٌّ متسلّلٌ هدفه ضرب الإماميّة بهذا الأُسلوب، يحسب أنّه يكشفهم للناس، ويشوّه سمعتهم أمام العامّة لئلّا يقربوا منهم،

وبالتالي ضرب التشيّع الزيديّ والإماميّ، وتضعيف موقعها لصالح الدولة.

وأمثال هؤلاء ممّن يدّعون الزيديّة، وليسوا منها في شيءٍ، ويدّعون التحوّل إلى الإماميّة، وليسوا عليها من شيءٍ، إنّما هدفهم إيقاع الفتنة والشقاق بين المسلمين عامّة، وبين الشيعة خاصّة.

(٨)

والرأي السديد، للوقوف أمام تلك الهجمات الشرسة وهذه المحاولات البائسة، هو التركيز على المشتركات الإيجابيّة، وهي بحمد الله أهمّ وأكثر، ومحاولة إبراز معالم الفكر في كلا الثقافتين، واتّخاذ الجدال بالتي هي أحسن، وبالمنطق الحرّ، وبآداب المناظرة والبحث المقرّرة، والأهمّ أن يكون العمل بنيّةٍ صادقةٍ لطلب الحقّ ونشدان الحقيقة.

هذه الطريقة التي هدانا إليها الإسلام، وكانت عليها سيرة علمائنا الأعلام، لتكون الجهود منصبّةً على الهدف، وهو وحدة الصفّ.

وكلّ العاملين في ميدان المذهب الشيعيّ، وخدمة أهل البيت عليهم السلام من العلماء والمثقّفين، وغيرهم، مدعوّون إلى القيام بهذه المهمّة الدينيّة، بالتعليم والتدريس، والتوجيه والتنبيه، والبحث والتدقيق، وإحياء التراث بالتحقيق والنشر، وتوطيد العلاقات والمواصلات والتفاهم والتوادد.

ولقد وهبني الله عظمتْ آلاؤه، منذ عهد الطلب التحسُّس بهذا الأمر، فكنت أُفكّر في لزوم استعادة الرابطة الثقافيّة بين المذهبين، للاستفادة من مصادر العلم عند الطائفتين.

حتّى منّ الله عليّ بالتعرّف على سماحة السيّد المؤلّف الإمام مجد الدين حفظه الله، وذلك عام ١٣٩٤هـ، بالمراسلة من النجف الأشرف، فأجازني، وأرسل إلى ثبته المسمّى بـ«الجامعة المهمّة» فطبعتُها ونشرتُها عام ١٣٩٦هـ، كما سبق.

وهو أوّل عملٍ تحقّق في هذا السبيل، في عصرنا وفي نهاية القرن الرابع عشر الهجري.

ونلتُ التوفيق لحجّ بيت الله الحرام ذلك العام (١٣٩٦هـ) وفي المسجد الحرام، وقبال الركن اليماني، تعرّفت على سماحة العلّامة المحدّث الفقيه السيّد محمّد بن الحسين الجلال الحسني الصنعاني دام عمره، فأجازني بثبته الكبير «الأنوار السنيّة».

ومن خلال هذين الكتابين يقف الباحث على تراث ضخم للزيديّة العظام.

وكما أشرت في صدر هذا الحديث، وقفت على كتاب «لوامع الأنوار» وقدّمت له، بما سيقرؤه القارئ الكريم.

وهذه العودة الحميدة إلى الحديث عمّا في القلب من شجون وشؤون، نحمد الله عليها ونرجو من فضله أن يتقبّل أعمالنا، ويُحسن نيّاتنا ويصلح بالنا، بمحمّد وآله الطاهرين.

وإليكم تلك المقدّمة:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على محمّد سيّد الأنبياء والمرسلين، وعلى آل محمّد أهل البيت الطاهرين، وعلى الصحابة الأبرار، والتابعين الأخيار، وعلى مواليهم ومتابعيهم ما بقي الليل والنهار.

وبعد: فإنّ التقديم لمثل هذا الكتاب الكبير يقتضي من الوقت والجهد الشيء الكثير، حتّى يكون الحديث وافياً ومؤدّياً للحقّ الذي يجب، ولا أملك ـ في ظروفي الخاصّة ـ مثل ذلك.

إلّا أنّ النزول عند رغبة الإخوان أوجب الاقتصار على هذه العُجالة، حتّى لا أكون مخلّاً بهذا الواجب، وإن لم أُدرك الأقلّ، فأقول ـ مستعيناً بالله ـ:

منذُ وضع الاستعمار الخبيث قدمه المشؤومة على أرض المسلمين، لاهثاً وراء أطماعه في الثروات المعدنيّة وغيرها، وخاصةً «الذهب الأسود» الذي منّ الله به على المسلمين، وهادفاً لتسويق بضائعه في بلاد الإسلام، وساعياً في الاستيلاء على المناطق الاستراتيجيّة في هذا الجزء من العالم.

وجد ـ منذ تلك الوهلة ـ أنّ المعارض القويّ الوحيد، ضدّ أطماعه، وأهدافه، ومساعيه، هو الدين الإسلامي الحنيف، بتعاليمه الرصينة القيّمة، وقوانينه المتينة الصائبة، وسماحه وخلقه العظيم، وطهارته، وصفائه، وإنسانيّته، ورأفته، ومرونته، و...

فحاول المستعمرون معارضة هذا الدين، وتشويه تعاليمه وسمعته، وتزييف قوانينه، بكلّ شكل.

لكنّهم وقفوا من كلّ ذلك على سدودٍ منيعة، وقواعد محكمة ورصينة، غير قابلة للريب والتشكيك، ولا للاختراق والنفوذ، وخاصة في قلوب المؤمنين

بالإسلام، والمحبّين له، والمتمتعين بهداه.

فحاولوا ـ بشتّى الأساليب ـ تفريغ قلوب المسلمين من ذلك المبدأ العظيم، وملئها بمبادئ أُخر: سواء من الأديان كالمسيحيّة، أو الأحزاب والمنظّمات، أو حتّى المبادئ الإلحادية والعلمانيّة، حتّى لا ترتبط الأُمّة بالإسلام، ولا تستلهم من تعاليمه الداعية إلى الحقّ والحريّة والكرامة، والباعثة على مواجهة المستعمرين الناهبين لثروات البلاد والعباد.

فلجأ المستعمرون الغواة إلى أُسلوب آخر، وهو: تسليط السفلة والسفهاء على كراسي الحكم والإدارة في البلاد الإسلامية: فملّكوا كلّ فاسق قاصر ضعيف الإرادة، وأمّروا كلّ ما جنّ خليع، ورأّسوا كلّ هجين مأفون.

ومن أساليبهم القذرة: إيعازهم إلى وضع مناهج تعليميّة تتنافى وثقافة الإسلام، وأعراف الأُمّة، بغرض صُنْع جيلٍ غير ملتزم بالدين والمعتقد، يسهل تسييره في الاتجاه الذي يريده الأجانب.

فأصبح أبناء هذا الجيل المتعلّم في مدارس عصر الاستعمار (القرن التاسع عشر الميلادي) هم جنوده المتستّرين باسم العلم، لكنّهم هم رتله الخامس، الذين يرقصُون على أنغام أوتاره، من دون وعيٍ «ولا هدىً ولا كتاب منير» وكلّ واحد منهم «ثاني عطفه» على ما يرسمه له المستعمر من خطط للكيد بالإسلام وأُمّته وأرضه، ونهب تراثه وثرواته «ليضلّ عن سبيل الله».

وقد كان هذا الجيل المتعلّم هم أبواق الاستعمار في بلاد الإسلام، وأدواته بين المسلمين، يطبّلون ويزمّرون له، ويستهجنون ويقبّحون كلّ ما يمتّ إلى الإسلام من فكر وعقيدة وعلم ومعرفة وآداب وأعراف وفضائل ومكارم، بينما هم يتبجّحون ويحسّنون ما هو غربيّ، ويزيّنون للأُمّة أعمال الغربيّين.

ولقد تمكّن الغرب من السيطرة على عيون هؤلاء وعقولهم، بفعل التقدّم الصناعي والتكنولوجي، وبالسرعة الفائقة في بلورة المنتجات وتجميلها وتحسين

عملها، ممّا بهر عقول البشر.

فجعل هؤلاء الأقزام ذلك دليلاً على صحّة ما يقوم به الغرب من نفي الإسلام وتعاليمه، بل جعلوا ما بُلي به المسلمون من التأخّر على حساب الدين والفكر الدينيّ والعقل الإسلاميّ والوطنيّة والالتزام بالأخلاق والأعراف.

بينما هم في تقييمهم للاستعمار قد «**خلطوا عملاً صالحاً، وآخر سيّئاً**»!

إنّ الغربيين إذا كانوا قد قدّموا للبشرية خدمة في مجال الصناعة والتقنية والتكنولوجيا، فهم أحسنوا بذلك، لكنّهم قد أساءوا وأجرموا حيث طغوا بذلك في البلاد، وأفسدوا الحرث والنسل، وامتهنوا كرامة الإنسان في الجزء الشرقيّ من العالم، وأثاروا الفتن ونهبوا أموال الشعوب، وزيّفوا عقائد الشعوب، وأهدروا ثرواتهم وقدراتهم، وبذروا في كلّ أرض بذور الشقاق والنفاق والفرقة، وبكلّ مكرٍ ودهاءٍ ليمكّنوا سيطرتهم على العباد والبلاد.

إنّهم خلطوا، حينما اعتبروا الإيمان منافياً للعلم، بينما «العلم يدعو للإيمان»[1].

فأيّ مانع لأن يتوصّل الإنسان إلى التقدّم العلمي، وأن يستفيد من التكنولوجيا الحديثة لأعماله الخيّرة، وهو مؤمن بالقيم والأعراف الطيّبة والأخلاق الفاضلة!

وهل اللازم لكي يكون عالماً متقدّماً صناعياً أن يكون ملحداً، أو وحشاً ضارياً، أو فاسداً خلقيّاً، كما هُمُ الغربيّون، اليوم؟!

إنّ هذا الخلط، لم يكن إلّا نتيجة تفريغ جيل المتعلّمين عقولهم من المعاني الشريفة التي يحملها الإسلام في دعوته إلى العلم، والخير، والجمال، والحقّ،

---

(١) لقد ألّف عدّة من الغربيين كتاباً بهذا العنوان، أثبتوا فيه أنّ القوانين العلمية التي توصّل إليها الغرب وتمكّن بها من التقدّم الصناعي إنّما هي جزء من نظام الكون الذي خلقه الله وهو دليل على وجوده وحكمته.

والحبّ، والكرامة للإنسان،

فشل الاستعمار وأياديه:

ولقد فشل هؤلاء المتربّون في مدارس عصر الاستعمار من قلع الإيمان من أعماق قلوب الأُمّة الإسلاميّة.

فلجأ الاستعمار الحاقد إلى أُسلوب آخر: وهو اصطناع مذاهب مزيّفة باسم الإسلام، كمذهب الوهابيّة، الذي صنعه الإنكليز في قلب جزيرة العرب، ومكّنه من السيطرة على أرض الحَرَمَين، أقدس أرض عندنا نحن المسلمين ـ ليعيثوا فساداً فيها، ويشوّهوا عقائد الأمّة، ويفرّقوا بين الإخوة بإثارة الشغب والتكفير والتفسيق، والضرب والشتم للحجّاج ضيوف الرحمن، وحتّى قتلهم وسفك دمائهم، في سبيل إرضاء أسيادهم المستعمرين!

وقد تنبّه المسلمون، وخاصةً الشباب المثقّف إلى ألاعيب الاستعمار هذه، وتيقّظ في أعتاب القرن الواحد والعشرين، بحمد الله تعالى، وعلم بيقينٍ أنّ كلّ الدسائس إنّما دبّرها الغربيّون من أجل إبعاد الأُمّة عن الإسلام دين الكرامة والحريّة والطهارة والرفاه والسعادة، حتّى يتمكّن الاستعمار من نهب ثروات البلدان الإسلاميّة، ومنعها من التقدّم العلميّ والتكنولوجي، فما عرفوا بلداً يحاول التطلّع إلى تقدّم في جانبٍ إلّا انهالوا عليه اتّهاماً ومقاطعةً اقتصادية وتجاريّة، وحاكوا ضدّه المؤامرات والدسائس، وبعثوا عملاءهم ليخرّبوا من الداخل أو مرتزقتهم من الخارج، وحتّى هيّجوا ضدّه المحافل الدوليّة التي اصطنعوها لمثل هذه القضايا، فأصدروا القرارات المانعة للتقدّم، وتوقيف حركات البلاد الإسلاميّة.

وحتّى تذرّعوا بكلّ الذرائع الباطلة للهجوم على البلاد المتطلّعة إلى التقدّم، فيتدخّلون فيها عسكريّاً بهدف تدمير منشئاتها وإمكانيّاتها الصناعيّة، بدعاوى فارغة.

إنّ هذه الأعمال العدوانيّة الواضحة أرجعت إلى الأُمّة وعيها ورشدها،

فانطلقت في عودة قويّة إلى الإسلام وقيمه وتراثه، ليقاوموا الاستعمار المفضوح.

الحرب المعلنة والاختراق الثقافيّ

فلجأ الغرب وأذنابه هذه المرّة إلى حربين:

الحرب الأُولى: بعث العملاء المتستّرين والمندّسين، إلى العمل المكشوف، فهم اليوم يحاربون القوى الإسلاميّة بكلّ وقاحةٍ وصراحةٍ، ويحبسون من ينادي «الله اكبر» ويقاومون الصلاة والمصلّين، والحجاب والمحجّبات، ويقمعون كلّ من يتظاهر بالإسلام حتّى في الجامعات!

أمّا هذه، فهي تزيد من عزم المسلمين، وتؤكّد ما توصّلوا إليه من عداء الغرب للإسلام كدينٍ ومبدأٍ وعقيدةٍ، والأمّة تحمّل الاستعمارَ الغربيَّ مسؤوليّةَ الحماية للملوك والرؤساء القمعيين المستولين على البلاد الإسلاميّة.

كما يفضح الحكّام أنفسهم، الذين تكذب أعمالهم دعاواهم بأنّهم مسلمون، وأُمراء للمؤمنين، ويشكّك حتّى في انتماءاتهم الوطنيّة، ويكشف عن وجوههم أقنعة الزيف والتزوير، والعمالة والتبعيّة للاستعمار الغربيّ الكافر.

والحرب الثانية: وهي أخطر من الأُولى، بعث شرذمة من أدعياء النهضة الفكريّة العربيّة، والحركة الثقافيّة، وهم من المتعلّمين في جامعات الغرب، والحاملين لثقافات غربيّة، والناظرين إلى الدين الإسلاميّ بمنظار غربيّ، بعد أن وضع لهم المنظّرون الغربيّون منهجاً حديثاً في معارضة الدين الإسلامي، وذلك لتحديد تأثيره، وتأطير مجال عمله، وإخراجه من ساحة الحياة، بلا إعلان تزييفٍ له أو مهاجمة أفكاره ومقدّساته، كما فعلوا أوّل مرّة وفشلوا.

بل، هذه المرّة، بتقديره، وتقديسه، وتعظيمه، لكن بعنوان أنّه «تراث» قديم، وكنز من الكنوز ثمين، وأثر «كلاسيكي» وإن كان عزيزاً، الّا أنّه لا يفيد في هذا العصر شيئاً، وإن كان في إطاره القديم مفيداً ومؤثّراً وجيّداً، لكنّه خُلق لتلك المرحلة، وانتهت فائدته وأثره وحيويّته.

وأمّا اليوم فهو مفخرةٌ حضاريّةٌ، يمكننا أن نفهمها فقط، لا أن نطبّقها ونجعلها لنا دستوراً وقانوناً، لأنّه لم ينزلْ إلينا، ولم يخاطبْنا، وقد اختلفت ظروف لغته وخطابه، عن لغتنا ومداليل ألفاظنا، فالخطاب العربيّ والبيان العربيّ ـ اليوم ـ لابدّ أن يوازي العقل العربيّ المعاصر، وليس الخطاب التراثيّ الإسلاميّ ـ في قرآنه وحديثه ـ قابلاً لمواجهة العقل المعاصر!!!.

وهكذا، يحاولون أن يقيّدوا النصوص الإسلاميّة بأُطر من القدم، ويخرجونها من ساحة الإفادة، فتكون الرسالة الإسلاميّة محدّدةً بظروف زمانيّة ومكانيّة خاصّة، بل مميّزة بخصوصيّات العبارة والخطاب والإدراك والمحاورة، والعقليّة التي كانت عند المخاطبين بها.

وهدفهم من هذه المحاولة: تفريغ الأُمّة من النصوص الإسلاميّة المقدّسة، ومداليلها، لتلجأ بعد الفراغ إلى ما يُمليه هؤلاء المعاندون العائدون من الغرب من مناهج حياة غربيّة بما لها من فكرٍ جديدٍ، وعقلٍ جديدٍ، وأدبٍ جديدٍ، وفنٍّ جديدٍ وحضارةٍ جديدةٍ.

ويدعمون محاولتهم بإغراء الناس بما يأخذونه من الغرب من صناعة حديثة، وتكنولوجيا حديثة، وآلة حديثة.

إنّ هذه المحاولة، كذلك هي للخلط بين صناعة الغرب الحديثة، وبين الآيدولوجية الغربيّة الخبيثة، المعارضة للدين والإيمان والخُلُق والأعراف، ذلك الخلط المتعمّد الذي زيّفناه سابقاً.

فمع ذلك، فإنّ هذه الحرب تعتمد أساساً على الجهل بما للإسلام من قواعد وأُصول، قد تحطّمت عليها تلك الشُبَه والتشكيكات.

فعلماء أُصول الفقه قد أشبعوا كلّ تلك البحوث درساً وبحثاً، وفنّدوا كلّ المزاعم المذكورة، وملأوا كلّ الفجوات المتصوّرة، في خلال كتبهم عن مصادر المعرفة الإسلامية.

وهذه الحرب ـ كذلك ـ تعتمد على الجهل بما قرّره علماء المسلمين من قواعد وأُصول في فنّ «توثيق النصوص» وتحقيق المستمسكات، بما لم تسبق إليه الأُمم السابقة، ولا الحضارات الراقية.

وهذه الحرب ـ كذلك ـ إنّما تأسّست على أساس الدراسات والنظريّات الغربيّة التي طبّقوها على نصوص اللاهوت المسيحيّة، والكتب المقدّسة النصرانيّة، مع ما فيها من هراء وهذيان وجهل وسخافة وغلط وتحريف، في كلا جانبي المعاني والمباني، وفي الفكرة واللفظة، وفي المؤدّىٰ والخطاب، والتلاعب بأهداف السماء، وبتاريخ الأنبياء.

فهؤلاء يُحاولون ـ خطأً ـ تطبيق تلك النظريّات على النصوص الإسلاميّة المقدّسة التي تتلألأ بالرُوح، والوجدان، والصفاء، والإخلاص، والورع، والحقّ والحقيقة، وتتألّق بالفصاحة، والبيان، والإعجاز اللفظي والمعنوي.

وأمّا في مجال توثيق النصوص:

فهذا الذي نحاول الكشف عن أبعاده، ونوضّح مدى تغافل هؤلاء المستغربين عن الأُسس الرصينة التي اتّبعها المسلمون في توثيق النصوص، والتأكّد من سلامة مصادر المعرفة الإسلاميّة، بكلّ فروعها وشعبها، بما لم تسبق إليها أُمّة من الأُمم في أيّة حضارة بشريّة سابقة:

أوّلاً: التأكيد على قدسيّة العلم ووجوب تحصيله شرعاً:

فالإسلام: بقرآنه، وسنّة رسوله، وحديث أئمّته، وكلام علمائه، يؤكّد على وجوب تحصيل العلم وتعليمه، حتّى اشتهر الحديث الشريف: «**طلب العلم فريضة على كلّ مسلم ومسلمة**»[1].

---

(١) رواه ابن فهد الحلّي في (عدّة الداعي ونجاح الساعي) (ص٦٣) عن كتاب (منتقى اليواقيت) مرفوعاً إلى محمّد بن عليّ بن الحسين بن زيد الشهيد عن عليّ بن موسى الرضا عليه السلام مرفوعاً ـ عن آبائه ـ عن رسول الله صلى الله عليه وآله.

وأمّا سائر النصوص والأدلّة والكلمات على ذلك فهي معروفة متوفّرة في كتب الأخلاق الإسلاميّة.

وثانياً: اهتمام العلماء بطرق العلم:

وقد أبدى العلماء اهتماماً بليغاً بالطرق التي يأخذون بها العلم والمعرفة، وأكّدوا على أن تكون مأمونةً وموثّقةً، وقد حدّدوها بالطرق الثمان للتحمّل والأداء، وضبطوها بشروط معيّنة، رعايةً لمزيد الاحتياط على العلم والمعرفة[1].

وثالثاً: الاهتمام بأمر الضبط والتصحيح:

وممّا اهتمّوا به غاية الاهتمام أمر ضبط النصوص وتصحيحها، والدقّة التامّة في نقلها بصحّة، سواء شفهيّاً أو كتبيّاً، بحيث عدّ ذلك من شرائط قبول الرواية، ودخيلاً في وثاقة الراوي، فقد عدّوا ذلك أمانةً شرعيّةً لابدّ أن يؤدّيها، كما أنّ العلماء بذلوا جهوداً جبّارة في تقعيد القواعد الضابطة لذلك.

ورابعاً: التأكيد على التأليف والتصنيف:

ومن وسائل التوثيق في الإسلام، هو التأكيد على تأليف الكتب وتخليدها، وجمع المعلومات في المؤلّفات وتصنيفها حسب المواضيع، وتجويد المؤلّفات وجمعها وتنظيمها، كي تكون ضابطة للأفكار والبحوث، حتّى تستفيد منها الأجيال المتعاقبة، مع رعاية القواعد الصحيحة المتقنة لذلك.

وخامساً: تأسيس المكتبات العامّة والخاصّة:

ومن أدوات التوثيق: تأسيس دور الكتب وخزائنها سواء العامّة أو الخاصّة، والعناية باقتناء أُصول المؤلّفات، والنسخ المتقنة الخطّ، والموثّقة بالقراءة على العلماء أو بخطوطهم، وما إلى ذلك ممّا قرّر في قواعد المخطوطات وضوابط التحقّق من نسبتها.

---

(١) راجع كتب الدراية والمصطلح.

وهكذا حرص علماء الدين المسلمين ـ ولا يزالون ـ على الاحتفاظ بمصادر المعرفة الإسلاميّة، وتداولها، كواجب دينيّ مقدّس.

وإلى جانب كلّ وسائل التوثّق وأدوات الصيانة تلك، فإنّ أهمّ تلك المصادر هو «العقل» الذي يعتبر ميزاناً وقيّماً على أكثر المزاولات تلك، لم يزل يتداوله علماء الإسلام، في المجالات الخاصّة به، فإلى جانب النصوص من أجل المقارنة بينها، والدقّة في فهمها، وجودة تأويلها، وبعد النصوص عند فقدانها، أو عند تطبيق القواعد العامّة على مفرداتها، وعند اجتهاد المستنبطات واستلهام الأبعاد الداخلة ضمن المفاهيم.

إنّ هذه الخطوط العامّة لأساليب العلماء في المحافظة على نصوص المصادر المعتمدة للمعرفة الإسلاميّة لما ينفي كلّ ريب عن الوثوق بها، رغم الأراجيف المثارة ضدّها من قبل المشعوذين الجدد.

إنّ المعرفة الإسلامية تعتمد على عناصر تضمن لها الخلود، وهي:

١ ـ الإيمان بالدليل، واعتماد عنصر الإقناع والاقتناع.

٢ ـ اللغة العربية، الخالدة في مرونتها، ووضوحها وبلاغتها، وسعتها، في حقيقتها ومجازها.

٣ ـ دأب العلماء على التحصيل، واتّصال أدوات المعرفة مع الضبط والتوثيق، بشكل مستمر.

٤ ـ التراث الضخم من النصوص المقدّسة وغيرها من نتاجات الفكر الإسلامي الحاوي لتجارب أعلام الدين وعباقرة الفكر البشري في أزهى عصوره وعلى مدى (خمسة عشر قرناً) وعلى اختلاف الظروف والمناسبات، التي تعتبر كنزاً لاينفد من القدرات العلميّة.

وبذلك كان الفكر الإسلامي ـ دائماً ـ فكراً مرناً مقبولاً موافقاً للفطرة، والعقل السليم، وثابتاً يوافق أُسس المنطق والدليل.

بينما الفكر الغربي، منقطع الجذور، متهرّي الأوصال مليء بالتناقض والتهافت، زائف التراث، يبتني على الإلحاد، والإنكار، والجدل العقيم، ويلتزم بالأنانيّة، والاستئثار، والعنصريّة، وأصالة اللذّة، والوجوديّة، والغطرسة الشيطانيّة، والجهل، والقوّة والوحشية، وعدم احترام الآخرين...وإلى آخر ما أدّى إلى زيف المعرفة الغربيّة، وتشتّتها، وعدم ثباتها على أساس معيّن مقبول لدى طبع البشر، ولا المنطق السليم.

نعم، الهدف من وراء الفكر الغربيّ ـ بمختلف طرقه ومناهجه من شرقيّة وغربيّة، هو السيطرة على العالم وثرواته.

واللعب بمقدّرات الكون بإنسانه وحيوانه ونباته وجماده وبحاره وفضائه.

والاستهتار بكلّ القيم والأعراف والموازين والحدود، على أساس الشهوة وعبادتها، واللذّة والاستمتاع بها.

إنّ دعاة التجديد في الفكر العربيّ، وتكوين العقل العربيّ، ودعاة تحييد الفكر الإسلاميّ، وتجميد التراث الإسلاميّ، هم هؤلاء جنود الغربيّين في محاولتهم الجديدة، ورتله الخامس في هذه الحرب غير المعلنة.

لكنّهم، يواجهون من جهود العلماء على مدى (١٥ عشر قرناً) سدوداً منيعة، تتبدّد على صخرتها أوهامهم، وتتكسّر محاولاتهم.

فانّ تلك الجهود المبذولة في سبيل وصل حلقات التراث الإسلاميّ وصيانته، والمحافظة على نصوصه، وتبيين حيويّته، وتسهيل سبل الإفادة منه على طول التاريخ قد تبلورت في أعمال العلماء الذين ألّف كلّ واحد منهم كتاباً خاصاً بما بذله في حياته العلميّة، وما تحمّله من أساتذته ومشايخه من المتون والنصوص والكتب والمصادر والمعارف بشكل «فهرس» أو «مشيخة» أو «معجم» أو «ثبت» أو «إجازة» يذكر فيه كلّ المعلومات التوثيقيّة، والطرق التي من خلالها حصل على مصادر المعرفة، وسبل توثيقها، حتّى تنتهي سلسلة التوثيق إلى مؤلّفيها، بحيث

تتواصل الحلقات، وتتكامل السلسلات، وتترابط وسائل توثيق المعرفة الإسلاميّة.

وكذلك ينقلها كلّ استاذٍ إلى التلامذة وإلى نهاية الخطّ[1].

وهذا الكتاب:

وهذا الكتاب الذي بين أيدينا «لوامع الأنوار» هو واحد من تلك المؤلّفات التوثيقيّة المؤدّية لهذا الدور العظيم.

وقد جاء طبع هذا الكتاب في هذه الفترة بالذات «أجلاً» محتوماً على تلك الدعوات الباطلة فتحقّق «لكلّ أجل كتاب».

إنّ هذا الكتاب العظيم يمثّل واحداً من جهود العلماء في سبيل تحصيل العلم والمعرفة، وتوصيل حلقاتها مدى القرون.

ويمثّل مدى الحرص والولع، والدؤوب والمواظبة التي يبذلها العلماء المجاهدون في سبيل الله لأخذ العلم ونقله وضبطه والتأكّد من سلامته.

ويمثّل مدى حريّة الفكر والرأي في المجال العلمي عند علماء الإسلام، ومدى اتّباعهم لما يهدي إليه الدليلُ والمنطق، ومتابعتهم للحجّة في التزام الآراء الحقّة.

ويمثّل ـ بالتالي ـ ضخامة التراث الإسلاميّ العظيم وسعة أطرافه، وانتشار

---

(١) لقد جمع أسماء أمثال هذه الكتب عدّة من علماء المسلمين نذكر منهم:

١ ـ شيخنا العلّامة الطهرانيّ محمّد محسن آقا بزرك؛ في كتابه العظيم «الذريعة إلى تصانيف الشيعة» (ج ١) بعنوان «الإجازة» أو «الإجازات».

٢ ـ شيخنا الجليل السيّد محمّد بن الحسين الجلال الحسنيّ الصنعانيّ دام ظلّه في كتاب «الأنوار السنيّة» فإنّه ذكر (١٧٧) منها.

٣ ـ الشيخ السيّد محمّد عبدالحيّ الكتاني المغربيّ في كتاب «فهرس الفهارس والأثبات» فقد ذكر (١٢٠٠) منها. إلّا أنّه أهمل ذكر أثبات الشيعة فاستدركت عليه بمائة وعشرة منها في مقال (فوات فهرس الفهارس) وطبع في مجلة تراثنا الفصليّة/العدد (٢٩).

وهذا الكتاب الذي نقدّم له.

رقعة أثره وتحقيقه.

وبمثل هذا الكتاب يمكن أن تُلقَم حجراً تلك الأفواهُ التي تنعقُ للاستعمار، وتحاولُ التشكيك في التراث الإسلاميّ، وبه تصدّ تلك الدعوات الباطلة ضدّ المعرفة الإسلاميّة ومصادرها.

ثمّ إنّ هذا الكتاب يوصل إلى الحقّ الذي تغافل عن إعلانه وذكره كثيرٌ من أصحاب القلم والرأي في التاريخ، بل سَعَوا في تركه وهجرانه وإخماد نوره وإطفائه، وهو «تراث أهل البيت النبويّ الطاهر» أُولئك الذين كانوا ـ منذ صدر الإسلام، وعلى طول خطّ تاريخه المجيد، ومدى القرون الخمسة عشر الماضية، وحتّى اليوم ـ في طليعة المدافعين عن الإسلام في عقيدته، وفقهه وكلّ معارفه، وهم حاملوا رايته، والمناضلين عن قدسيّته.

وبالرغم من أنّ القرآن أكّد ـ وبشتّى الأشكال وبمختلف البيانات الواضحة ـ على تقديس أهل البيت «أُولي القربى».

واعتبرهم النبيّ الأعظم صلى الله عليه وآله خلفاء له مع القرآن، فهما المصدران الرئيسيّان للمعرفة عند المسلمين، يجب الأخذ منها، واتّباعهما، وعدم التفرّق عنهما، وذلك في حديث الثقلين؛ كتاب الله، وعترة محمّد صلى الله عليه وآله.

رغم كلّ ذلك، فإنّ التغافُل عن وجود العترة الطاهرة وتُراثها الضخم ليس إلّا كاشفاً عن انحراف قديم قد دبّ في نفوس أُولئك، وما أُصيبت به مصادر المعرفة الإسلاميّة من هزّات.

فهذا الكتاب «لوامع الأنوار» قد تحدّث في جزءٍ كبيرٍ منه عن هذا الحقّ المهدور، المتغافَل عنه، وقام بالاستدلال العلميّ القوي لإثباته.

كما استدلّ على لزوم العودة إليه واعتماده أصلاً في أخذ المعارف الحقّة، عملاً بوصيّة الرسول صلى الله عليه وآله.

ولقد قدّم السيّد المؤلّف في هذا الكتاب من تُراث أهل البيت عليهم السلام هذه

المجموعة الضخمة الكافية للتدليل على مدى الجريمة في إهمالها والابتعاد عنها، ومدى الخسران الذي مُني به المبتعدون عنه.

هذا، والسيّد المؤلّف إنّما يتحدّث عن تراث العترة على المذهب الزيديّ، فإذا ضممنا إليه تراث أهل البيت عليهم السلام على المذهب الإماميّ الاثني عشري، وهو يربو على عشرات الآلاف [1] فإنّ ضخامة الجريمة تكون واضحة.

تحديد أغراض الكتاب:

ذكر السيّد المؤلّف ـ دام مجده ـ أنّه ألّف هذا الكتاب على أساس التماس جمع منه: «**أن يوصل سَنَدهم بِسَنَده، ويصحّح لهم في طرق الرواية معتمدَة، ويوضّح لهم الأسانيد النافعة الجامعة إلى أربابها**». «**كما هي السنّة الماضية عند علماء الإسلام، والطريقة المرضيّة بين ذوي الحلّ والإبرام**».

ويتواضع في حديثه مع القرّاء على عادة العلماء في خفض الجناح: «**فرجّحت الإجابة على الامتناع، على قصر الباع، وقلّة المتاع، لما ورد في السنّة والقرآن من تحتّم التبليغ والبيان، والوعيد الشديد على الكتمان**».

ويؤكّد أسباب تأليفه فيقول: «**ولمّا شاهدت تباعد الهِمَم، وانحلال العزائم، وانهدام المعالم، حتّى كاد يندرس الأثر، وينطمس الخُبر والخَبَر، وما سببه إلّا تثاقل الأتباع، وتكاسل الأشياع، من الحفظ لآثار أئمّتهم، وأعلام ملّتهم، لاسيّما في هذه الأعصار، حثالة الحثالة، التي استحكمت فيها أدواء الجهالة**».

وهذا تصويرٌ حيٌّ لما وصلت إليه حالة الأُمّة من التردّي في الجهل بتراثها، والبعد عن مصادر معارفها، بحيث تجرّأ أدعياء الفكر والعقل والوعي العربيّ

---

(١) لقد جمع المذكور من أسماء تراث الشيعة في كتاب «الذريعة إلى مصنّفات الشيعة» المطبوع، من تأليف سماحة الشيخ آقا بزرك الطهراني في تسعة وعشرين جزءاً كما جمع السيّد أحمد الحسيني في كتاب «مؤلّفات الزيديّة» أسماء كثير من التراث الزيدي، وهو في ثلاثة أجزاء.

الحديث على التهجّم على الدين وتراثه ومصادر معرفته.

وبذلك يكون الكتاب ردّاً عينيّاً على هؤلاء المستأجَرين للغرب، بينما فيه توعيةٌ للأُمّة وتوجيهٌ لها إلى ما عندهم من ذخائر فكريّة وتراث عظيم، بِهِ وبهَدْيِهِ تمكّن الآباءُ من السيطرة على عالم الأمسِ، ومن أجل ذلك يُعارضه المستعمرون الحاقدون اليوم.

ثمّ، إنّ وصيّة المؤلّف بضبط الكتاب ممّا يؤكّد هذا الغرض حيث يقول: «**وإنّي أُوصي، وآخُذُ على كلّ من نقل كتاب التحف[1] وهذا المؤلّف ـ إنْ شاء الله ـ أنْ يتحرّىٰ في التصحيح والمقابلة، فقد أبلغتُ الوسع في طلب الصحّة، ولم أرسم شيئاً ـ بحمد الله تعالىٰ ـ إلّا على دقّةٍ وتحقيقٍ ووقوفٍ على الأُصول المأمونة المصونة**».

إنّ هذه الوصيّة ـ بحدّ ذاتها ـ تفنّد مزاعم أُولئك الأقزام المشكّكين في التراث الإسلامي ومصادر معرفته على أساس من الإشكاليّات في اللغة، والخطّ، والضبط، التي قد مُنِيَتْ بها العربيّة.

فإنّما ينفذُ مثل ذلك في سوق الجهلة البُعداء عن هذه اللغة، وعن دينها، وتراثها، وعن مجالس العلم، ومصاحبة العلماء، وعن مناهجهم في أعمالهم.

أمّا العاملون بمثل هذه الوصيّة فهم في مأمنٍ من كلّ ذلك الهُراء.

محتوى الكتاب وجامعيّته:

إنّ سماحة السيّد المؤلّف، باعتباره من كبار العلماء وأعيانهم، وممّن تربّىٰ في حجور العلم، وأحضان المعرفة، وباعتباره من كبار السادة الأشراف من العترة الطاهرة، قد تيسّر له الارتباط الوثيق بمصادر المعرفة الإسلاميّة، عن أعلام العلماء، ومن آبائه الكرام السادة، وبما مدّ الله له من العمر الطاهر، في العقود التسعة

(١) من مؤلّفات السيد المؤلف.

التي عاشها، فهو أوثقُ عروة تربط عصرنا بالقرن السابق، مع ما يملكه من ملكات الإيمان والفقه والهمّة والمجد والكرامة والدقّة والإخلاص، فقد تميّز بما لم يجتمع إلّا في الأفذاذ من أمثاله، وقد تمكّن من أجل ذلك كلّه من الوقوف على أكثر المصادر المتداولة ـ في الجامعة الزيديّة ـ والمعتمد عليها في حواضرهم العلميّة.

فحقّ له أن يقول حول كتابه هذا ـ: «**فهذا المجموع المبارَك خلاصة ما ينيف على عشرين مجلداً في هذا الباب وغيره، سوى مامَنَّ الله تعالى بجمعه وتحصيل نفعه ممّا لم يكن مزبوراً في كتاب، وليس مختصّاً بجمع الأسانيد، وإنّما هو مقصد من المقاصد، وفائدة من الفوائد**».

ولذلك احتوى هذا الكتاب على فصول عشرة[1] تضمنّت كلّ ما هو مطلوب في مجال توثيق المصادر والإرشاد إلى الحقّ فيها، وهذا تفصيل ما جاء فيها:

الفصل الأوّل: في إثبات حقّ أهل البيت عليهم السلام في الخلافة الإلهيّة والمرجعيّة الدينيّة، باعتبارهم قرناء القرآن في المصدريّة للمعرفة الإسلاميّة، والاستدلال على ذلك مفصّلاً.

الفصل الثاني: في مواقف المعارضين لحقّ أهل البيت عليهم السلام وما جنوه في هذا السبيل على الأُمّة والدين.

الفصل الثالث: في أساليب العلماء السابقين في توصيل حلقات مصادر المعرفة، وآراءهم وطرقهم في ذلك.

الفصل الرابع: في مجمل أسانيد المؤلّف إلى مذاهب أهل البيت عليهم السلام.

الفصل الخامس: في تفصيل أسانيد الكتب والمصادر التي ألّفها الأئمّة من آل البيت عليهم السلام.

الفصل السادس: في بقيّة أسانيد الكتب.

---

(١) وألحق بها المؤلّف فصلاً حادي عشر فيه تراجم الرجال والأعلام، وهو يعدّ كتاباً مستقلاً.

الفصل السابع: في طرق السيّد صارم الدين من أعلام الزيديّة، وفيه بحث مفصّل عن أنواع الحديث، وهو بحث توثيقي قيّم.

الفصل الثامن: في تحقيق السنّة والبدعة ومصطلحهما.

الفصل التاسع: في جوامع ممّا ورد من الحديث في حقّ عليّ وذريّته عليهم السلام أصحاب الحقّ المهدور.

الفصل العاشر: ميّزات الكتاب: ويمتاز هذا الكتاب، على ما ذكرناه من الأثر الخالد في دعم وتوثيق مصادر المعرفة الإسلاميّة، ودفع الشبه المثارة في هذا العصر حول أصالته واتّصال حلقاته ـ بأُمور:

١ ـ اشتماله على فوائد ومطالب نافعة في مختلف المواضيع التي يمرّ ذكرها في أثناء الأسانيد.

٢ ـ اشتماله على تراجم كثيرٍ من الأعلام ومواقفهم الكريمة للدفاع عن الحقّ، وحماية التراث والفكر الإسلاميّ ومصادره.

٣ ـ التزامه المنطق والبرهان في الاستدلال والبحث العلميّ بما يكشف عن مرونة المعرفة الإسلامية وسماح الإسلام وعلمائه الكرام في مقام البحث والنقاش.

٤ ـ تميّزه باللغة الواضحة والعربية الفصيحة، والبيان البليغ، والتعامل المتين مع النصوص والتفاهم والإفادة منها.

٥ ـ احتواؤه على العدد الهائل من المؤلّفات المتنوّعة، ممّا يدلّ على عظمة التراث الإسلاميّ، وجامعيّته وسعة علومه.

المؤلّف وحياته:

وأظنّ أنّ من المستدرك القيام بتعريف المؤلّف، بعد وجود مثل هذا الكتاب العظيم بين يدي القارئ، فإنّه سوف يقف من خلاله على عملاقٍ في العلم وبطلٍ في المعرفة، وإمامٍ في التحقيق، وجامعٍ للمنقول ومتضلّعٍ في المعقول، وحافظٍ للقرآن،

وحاكم في السنّة، ومتتبع واسع الأطراف، طويل الباع، عالم بمصادر الإسلام، وفقيه جامع للأحكام، ولغويٍّ ماهرٍ بتصريف الكلام والإعراب، وأديب بليغ فصيح مالك لأزمّة المعاني والبيان.

إلى جانب تواضعه الفذّ، ووعظه النافذ، وتحرّقه على الحقّ وأهله، ومن أجل ما يجد من التحريف عند المعاندين، ومن الانحراف عن سنن الدين.

وإلى سمة الإصلاح التي يتمتّع بها عندما يتسامح مع المخالفين، ويحاول إرشاد قارئيه وسامعيه، فهو يمثّل بحقٍّ «الأئمّة الهُداة من أهل البيت الطاهر» الذين أرشد الرسول الأكرمﷺ إلى التمسّك بهم، وجعل الهداية عندهم، والضلالة والردىٰ في مخالفتهم ومفارقتهم والتخلّف عنهم.

ومن أراد التوسّع في ترجمة المؤلّف فعليه بما كتبه تلميذه العلّامة الفيشيّ حفظه الله في «التُحَف شرح الزُلَف» المطبوع.

ولابدّ أن نشكر في النهاية صاحب الهمّة القعساء الفاضل الجليل السيّد محمّد قاسم الهاشمي على ما بذله من جهدٍ مشكورٍ عند الله، ومذخور له ان شاء الله، في سبيل طبع هذا الكتاب الجليل، وتيسير نسخه للعلماء، بأفضل شكل مع عناية بالغة في التصحيح والتدقيق، وهو ما يعهد عن فضله ومعرفته وطموحه العلميّ.

ونسأل الله التوفيق لجميع العلماء أن يتزوّدوا من نمير هذا المورد الثَرّ، ويعدّوا بذلك العدّة للدفاع عن الإسلام في معارفه ومصادره، وعن حقّ أهل البيت صلوات الله عليهم أجمعين.

والسلام عليكم ورحمة الله.

حرّر في الثامن والعشرين من محرّم الحرام سنة ١٤١٤

وكتب

السيّد محمّد رضا الحسيني الجلالي